الفصـــــــــل الثاني :

مجالات تطبيق الإفادة في النحو العربي

تمهيد

المبحث الأول : الخبر و الإنشاء

المبحث الثاني : التعيين

المبحث الثالث : أحوال الجملة

المبحث الرابع : مكملات الجملة

تمهيد :

إن العلم الذي تخصص فيه علماء العربية في تحليل الخطاب انطلاقا من علاقته بالسياق هو علم المعاني، الذي يقول فيه ابن خلدون : « هذا العلم الحادث في الملة بعد علم العربية واللغة، وهو من العلوم اللسانية لأنه متعلق بالألفاظ، وما تفيده، ويقصد الدلالة عليه من المعاني (...) ويبقى من الأمـــور المكتنفة بالواقعات المحتاجة للدلالة عليه لأنه من تمام الإفادة، وإذا حصلت للمتكلم فقـد بلـغ غاية الإفادة في كلامه، وإذا لم يشتمل عليه منها، فليس مـــن جنس كلام العرب، فـإن كلامه واسع، ولكل مقام عندهم مقال يختص به بعد كمال الإعراب والإبانة»[1].

إن علم المعاني لا غنى له عن علم النحو، فالصحة النحوية هي شرط أساسي في كل تركيب فني كان أم غير فني، ومغزى ذلك أن رسالة علم المعاني لا تبدأ إلا بعد أن يكون النحو قد فرغ من أداء رسالته، ولكن على الرغم من ذلك فإن الفارق يظل واضحا بين تركيب صحيح يرضى عنه النحو فحسب، وتركيب فني لا يرضى علم المعاني به بديلا، حيث يرى النحاة أن « الجملة الصحيحة لغويا ونحويا هي الجملة الفصيحة عند أهل المعاني»[2]. ويقـول السكاكي مـؤكدا ذلك : « اعلم أن علم المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليـها على الخطأ فـي تطبيق الكلام علـى ما يقتضي الحال ذكره»[3]، فإذا كانت الشراكة فـي دراسة الجملة قائمة بين علـــم المعاني والنحو، فـإن النحو يبـدأ بالمفردات وينتهي إلـــى الجملة الواحدة، علـى حين يبدأ علم المعاني بالجملة الواحدة وقـد يتخطاها إلـــى علاقاتها بالجمل الأخرى فـــي

(1) ابن خلدون(عبد الرحمان)، المقدمة، مكتبة المدرسة ودار الكتب اللبناني ، بيروت ، لبنان،1967 ص 1604.

(2) مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه ، ص 226.

(3) السكاكي، مفتاح العلوم، ص247

السياق التي هي فيه، فلم يكن استخلاص المعاني سهلا يدرك بلا عناء، بل كان عملا ذهنيا وذوقيا يتطلب معرفة بأساليب تأليف الكلام،ونظم الألفاظ؛ أي نسجها في جمل مفيدة في معانيها مختلفة في بنائها، متباينة في طرائق إسنادها، لذلك أخذ النحاة من البلاغة العربية علم المعاني لما له من تنوع في الأساليب و أثر في الحركة الإعرابية، فقسموا الكلام إلى خبر وإنشاء يقول ابن خلدون في الكلام الخبري ما يلي: « ألا ترى قولهم: زيد جاءني مغاير لقوله: جاءني زيد من قبل أن المتقدم منها هو الأهم عند المتكلم، فمن قال: جاءني زيد، أفاد أن اهتمامه بالمجيء قبل الشخص المسند إليه ، ومن قال: زيد جاءني أفاد أن اهتمامه بالشخص قبل المجيئ المسند» [1].

ومن العلماء الذين عنوا بدراسة أسلوبي الخبر والإنشاء والتمييز بينهما الفيلسوف أبو علي بن سينا، مع اهتمام خاص بالخبر لأنه برأيه هو النافع في العلوم ، وكان تقسيمه على معيار الصدق والكذب، إلا أنه ركز في تحليله على البعد التداولي الذي يعنى بقصدية المتكلم، وإفادة المخاطب وردة فعله[2].

فالأسلوب هو الطريقة أو المذهب أو الوجه الذي تصاغ به الألفاظ والعبارات، وكيفية التعبير عنها، ونظمها في الكلام سواء كانت متعلقة بالأساليب الإنشائية، كالأمر والنهي والاستفهام، أم الأساليب الخبرية. « فهو طريقة التعبير التي يسعى المتكلم إليها فهو ينتقي الكلمات الفصيحة الدقيق ة المعنى المنسجمة والأخريات، حتى تسلم العبارة من الشطط المؤدي إلى الخلل، فكلما جمعت العبارة بين جمال الأسلوب ووضوح التفكير كانت إلى الكمال أقرب، فهو صورة ذهنية ينسجها المتكلم، ويجهد نفسه في بنائها بالتعبير عما جال في خاطره وأراد نقلها إلى سامعه»

(1) عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، ص168 .

(2) ينظر، مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص88

.

[1]. أننا نجد المبدع تتجلى أفكاره وإبداعاته من خلال النص الذي كتبه، فهو ليس ظاهرة خارجة عن النص بل تدخل في تكوينه، ومن خلاله يحقق النص خصوصيته، فهو يرتبط بالطريقة الخاصة في الأداء، كما يرتبط أيضا بكيفية الإفادة من الطاقات التعبيرية في اللغة وهذا ما دفع ببعض النحاة إلى القول بأن الصحة في الكلام تقتضي أن يكون به بلاغ لمن يراد إبلاغه إليه،أي أن يكون مصيبا غرضه في نفس من يتلقاه، وأن يكون مؤثرا ودقيقا في نقل ما يريد منشئ أن يبلغ به في فكر من يقرؤه أو يسمعه، وفي شعوره وفي أحاسيسه، هذا هو الأمر الأول أما الأمر الثاني هو ما يتعلق بالإعراب ومعانيه، ومدى علاقتها بنظم الكلام.

المبحث الأول : الخبر والإنشاء

أسلوب الخبر: الخبر مفهوم يكثر في مصنفات النحاة، فقد تحدث عن مفهومه ابن فارس (ت395ه) قائلا: «أما أهل اللغة فلا يقولون في الخبر أكثر من أنه إعلام ، ونقول ; أخبرته، أخبره، والخبر هو العلم، وأهل النظر يقولون: الخبر ما جاز تصديق قائله أو تكذيبه، وهو إفادة المخاطب أمرا في ماض من زمان أو مستقبل أو دائم نحو: قام زيد، وقائم زيد، ثم يكون واجبا وجائزا وممتنعا، فالواجب قولنا :النار محرقة ، والجائز قولنا : لقي زيد عمرا، والممتنع قولنا :حملت الجبل »[2].

والخبر كما عرفه البلاغيون «قول يحتمل الصدق والكذب لذاته أما الإنشاء فهو قول لا يحتمل الصدق ولا الكذب »[3].والمراد بالخبر الصادق الكلام الذي يطابق حكمه الواقع الخارجي، أما الكاذب فهو عدم مطابقة الكلام بواقع الحال، فالخبر إذن « جملة

(1) بان الخفاجي، مراعاة المخاطب في النحو العربي، ص 219.

(2) احمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية، ص179.

(3) حسن الطبل، علم المعاني في الموروث البلاغي، مكتبة الإيمان، القاهرة ، ط 2، 2004 ، ص43

يحسن السكوت عليها سواء كانت اسمية أم فعلية تتضمن الإخبار عن حدث، وفي هذا الحدث فائدة يستفيدها المخاطب، فهو مفهوم يراد به الإخبار عن حدث لإفادة السامع وإحاطته علما »[1].

فالخبر لم يذكر اعتباطا أو عبثا وإنما الغاية من وجوده، والفائدة من ذكره، أن ينتفع المخاطب به ، لذلك كان تنوع الخبر مبنيا على أساس الحالة التي يكون عليها المخاطب ما بين إنكاره أو شكه أو علمه، فلذلك كان حال المخاطب واعزا لصياغة التراكيب بما يلائم تلك الحالة، لأن الخبر يخص المخاطب ويعنيه، وما وجد إلا له، لذ بدت في الموضوعات التي تندرج تحت باب الأساليب الخبرية، مراعاة المخاطب واضحة في أكثر من جانب من جوانبها، إذ كان المخاطب الأساس الذي تبنى عليه أركانها، وتترتب هيأتها، وقد جاء هذا لكون المخاطب هو الغاية التي لأجلها يؤتى الخبر [2].فالعلاقة المحتومة بين المتكلم والسامع بهذا الرابط القوي تجعل المتكلم يختار الأساليب التي توائم فهم السامع ويتوصل إليها بالمعنى.

فالكلام الإخباري يفترض فيه أن يعلم المخاطب بحكم لا يعلم عنه شيء ، ويسمى هذا فائدة الخبر، وثمة حالات يوجه فيها الكلام الإخباري إلى شخص يعرف الحكم معرفة جيدة كأن نخبر شخصا عاقلا بأنه لم يخرج من بيته أمس، فهنا لا نقصد إفادة المخاطب بالحكم إنما أردنا إعلامه بأننا نعلمه، ويسمى لازم الفائدة.

<u>الدعاء بصيغة الخبر</u>: الدعاء غرض يعبر عنه بأكثر من أسلوب من أساليب الطلب في العربية يبين المتكلم دعوة يوجهها إلى سامعه أو متلقيه رغبة منه في تحقيقها، ويتلون هذا الغرض على وفق الأحوال الخاصة التي يكون عليها كل من المتكلم وسامعه، والظروف المحيطة بهما، لذا يعتني المتكلم حين يبث مثل هذا النوع من

(1) كريم حسين ناصح الخالدي، نظرية المعنى في الدراسات النحوية، ص369 .

(2) ينظر، بان الخفاجي، مراعاة المخاطب في النحو العربي، ص (221،222)

الأغراض بكل ما يتعلق بمتلقيه ليطمئن على سلامة إيصاله لهذا الغرض، والتعبير عنه على نحو ينسجم والوضع الذي يلقى فيه، ويتغلغل في أعماق نفس المخاطب به[1].

فالخبر صيغة من الصيغ التي تعبر عن معنى الدعاء، إذ تخرج من معناها الأصلي الذي يتجلى في وظيفة الإخبار إلى معنى آخر و هو الدعاء، وبما أن الخبر صيغة غير مخصصة للدعاء نجد أن المتكلم حين يوظفها يضع لها علامة تحددها للسامع لكي لا تلبس عليه، ويتسنى له معرفة معناها، وما أراد المتكلم منها، فالعلامة الإعرابية تعتبر من معايير التمييز بين الأساليب، حيث نجد أن المتكلم يطلق أثناء كلامه علامة إعرابية بها يتسنى لنا معرفة نوع الأسلوب الذي يحمل فكرة أراد إيصالها إلى سامعه، ففي قول المتكلم (السلام عليكم) إذا كان قد أراد بها التحية ولو أراد بها السلامة والعافية لقال (سلاما لك) و(سلامة لك) بالنصب لأن سلامة المخاطب ليست من فعل المتكلم إنما أراد بها الدعاء.

وليست العلامة الإعرابية هي الطريق الوحيد للوصول إلى المعنى المراد من الصيغة، لأن هناك قرائن أخرى تعين على معرفة المقصود واستنباط المعاني كقرينة السياق وحال المخاطب [2].هذا وقد أشار المبرد على أن الأساليب لا تحمل على ظاهر لفظها إذ يقول: « فأما قولك: غفر الله لزيد، ورحم الله زيدا، ونحو ذلك فإن لفظه لفظ الخبر، ومعناه الطلب وإنما كان ذلك لعلم السامع أنك لا تخبر عن الله عز وجل، وإنما تسأله،»[3].

وقد يخرج الخبر عن مجرد الإخبار لتنبثق منه معان جديدة تكون قادرة على حمل غايات أخرى و مآرب مختلفة للمخاطب منها (التوكيد)

---

(1) ينظر، المرجع السابق، ص 222

(2) المرجع نفسه ، ص223

(3) المبرد، المقتضب، 2/ 132

أسلوب التوكيد: التوكيد أو(التأكيد): تكرير يراد به تثبيت أمر المكرر في نفس السامع، نحو:جاء علي نفسه ونحو : جاءني علي علي، فالأول معنوي والثاني لفظي، فالتوكيد يعتبر أحد أساليب العربية يعمد إليها المتكلم لإزالة التوهم والشكوك لدى السامع وفائدته تقرير المؤكد لدى المتلقي وتمكينه في قلبه، فقد كان النحاة روادا يهتمون بالمعاني الوظيفية للألفاظ والأساليب وما يندرج تحتها من مقاصد المتكلم وحال المخاطب والمقام الذي اندرج فيه الخطاب. فالغرض الذي وضع له التأكيد أحد ثلاثة أشياء أولها : أن يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع عنه وثانيها: أن يدفع ضنه بالمتكلم الغلط والثالث :أن يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزا [1].وللتأكيد أدوات تزيد في تقوية المؤكد لدى المخاطب من بينها حرف الجر من [2].يقول ابن يعيش:«اعلم أن (من) قد تزاد مؤكدة وهو أحد وجوهها، وإن كان عملها باقيا، والمراد بقولنا زائدة أنها لا تحدث معنى لم يكن قبل دخولها وذلك نحو: ما جاءني من أحد، فإنه لا فرق بين قولك: ما جاءني من أحد وبين قولك:ما جاءني أحد، وذلك أن أحدا تفيد العموم، فإذا دخلت عليها (من) صارت بمنزلة تكرار الاسم نحو: أحد أحد»[3]

فالتوكيد درجات متفاوتة نابعة من أن حاجة المخاطب إلى التوكيد متفاوتة أيضا ، فيكون الأسلوب الخبري خاليا من أداة التوكيد إذا كان خالي الذهن مم يلقى إليه، ويكون مؤكدا بمؤكد واحد إذا كان شاكا فيما يلقى إليه، ويكون مؤكدا بمؤكدين إذا كان المخاطب مبالغا في إنكاره .

ومن أدوات التوكيد أيضا نجد (أن وإن) وهما من الأحرف المشبهة بالفعل، ومم يعد في النحو من نواسخ الابتداء، ويؤتى بها لتوكيد مضمون الجملة الداخلة عليها. إذ تعتبر أن أداة لتوكيد النسبة في الجمل(...) و وظيفتها تثبيت الشيء حين يكون

(1) ينظر، مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص234 .
(2) الاستراباذي، شرح الكافية، 2/ 377 .
(3) محمد سالم صالح، الدلالة والتقعيد النحوي، ص254 .

المخاطب طالبا ذلك، فإذا كان طلبه أشد بأن كان حاكما بخلاف ما في نفس المتكلم قوي بمؤكد آخر هو اللام وحدها أو اللام ولفظ القسم.[1]حيث تحدث المبرد عن هذه اللام فقال: « فكان حدها في قولك: إن زيدا لمنطلق. أن تكون قبل (إن)، كما تكون في قولك: لزيد خير منك. فلما كان معناها في التوكيد ووصل القسم معنى (إن) لم يجز الجمع بينهما فجعلت اللام في الخبر»[2].وهذا يوضح دلالة لام التوكيد التي يؤتى بها لإزالة الشك عند ذهن المخاطب والمبالغة في توكيد وتقوية الحكم، قال ابن يعيش: « فإن دخلت اللام وقلت: إن زيدا لقائم ،ازداد معنى التأكيد، وكأنه بمنزلة تكرار اللفظ ثلاث مرات »[3].

فكل أداة توكيد كان لها نصيب في إفادة دفع الشك والتوهم عن المخاطب ، وهذا ما يذكرنا بقول ابن جني، أن كل زيادة في المبنى تؤدي إلى زيادة في المعنى.

« وقد تأتي الباء زائدة للتوكيد فإذا وقعت في خبر (ما) و(ليس) أفادت تأكيد النفي وتحقيقه وقد تكون باء (الإضافة) بمنزلتها في التوكيد وذلك كقولك: ما زيد بمنطلق، ولست بذاهب أراد أن يكون مؤكدا، حيث نفى الانطلاق والذهاب »[4].أيضا نجد من أدوات التوكيد ضمير الفصل، وهو ضمير رفع منفصل يتوسط المبتد أ والخبر، ليفصل به بين كون ما بعده نعتا وكونه خبرا، والفائدة منه إزالة اللبس بين الخبر والنعت، إذ الخبر نعت في المعنى فقولنا: زيد هو قائم تحمل معنى زيد نفسه القائم، ولكنه ليس تأكيدا لأنه يجيئ بعد ظاهر.

نستطيع إذن أن نقول أن ارتباط ظاهرة التوكيد بالمخاطب هو ارتباط آني غير مطرد، إذ هو رهن بمواقف أو مقامات خاصة، وهي مقامات المحاورة والجدل، تلك

---

(1) ينظر ، مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 237 .

(2) المبرد، المقتضب، 344/2 .

(3) بان الخفاجي، مراعاة المخاطب في النحو العربي، ص228 .

(4) محمد سالم صالح، الدلالة والتقعيد النحوي، ص250.

التي يكون إقناع المخاطب فيها هدفا أساسيا في الكلام، وهذا ما يتجلى بوضوح في قوله عز وجل ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ وَذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾[التغابن: 7] أما الزمخشري فقد جمع فوائد التوكيد في كتابه المفصل إذ يقول: « وجدوى التأكيد أنك إذا كررت فقد قررت المؤكد، وما علق به في نفس السامع ومكنته في قلبه و أمطته شبهة ربما خالجته أو توهمت غفلة أو ذهابا عما أنت بصدد فأزلته»[1] لذا نجد أن الخلاف حول تقدير دور المتكلم و إهمال دور المخاطب أو إبراز قضية المتكلم و إنكار قضية المخاطب خلاف مصطنع لأننا إذا تناولنا القضية من جهة إنتاج النص فسيستأثر المتكلم بجل الحديث فيها، و إذا تناولناها من جهة فهم النص وتفسيره فسيصب النقاش في الأغلب في محور المخاطب وهكذا لا يمكن الفصل بينهما عند دراسة اللغة في مستواها النحوي و البلاغي، فكل تغير في التركيب وفي الحركات الإعرابية جاء نتيجة تغير في معاني تلك الأساليب و التراكيب، والدافع في ذلك هو مقاصد المتكلم التي من خلالها أراد نقل أفكاره إلى مستمعه بهدف إفادته لأن العبارة تتأثر بما وعاه المتكلم من حال المخاطب، يعني بحال المخاطب المنعكسة في نفس المتكلم فقول المتكلم: إن محمدا قادم إلينا نجد أن أداة التوكيد (إن) لها أثر في تغير حركة الإسناد في الجملة الاسمية، وتأكيد الإسناد فيها وتكون إفادة الحديث فيها من منكر للحكم أو الذي ينزل منزلة المنكر. فالذين يفصلون بين التوكيد كأسلوب خبري وما يفيده من أثر في العلامات الإعرابية يكونوا بذلك قد فصلو ا بين نحو المعاني ونحو الإعراب وقسموا أوصال علم اللغة بعضها عن بعض ولذلك ينقسم باب التوكيد الذي يراد به تقوية الإسناد وبين التوكيد باعتباره احد التوابع. «ومن صور التوكيد نجد التوكيد بالتقديم وهو مبني على أن من أسلوب العرب في كلامهم أنهم إذا خصوا شيئا باهتمامهم قدموه وفلجئوا المخاطب به ليقع ذلك في نفوسهم موقعا ثابتا ومن أجل ما للتقديم من فضل توكيد عده أهل المعاني صورة من صور القصر كقوله

(1) ابن يعيش، شرح المفصل،221/2 .

تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: 5] [1]». فتقديم المفعول به في هذه الآية فيه ضرب من الاهتمام والتخصيص ولكن ليس كل تقديم توكيد لأن هناك بعض الأجزاء من الجملة تكون مقدمة لأن وضعها اللغوي يقتضي ذلك كالأسماء التي لها الصدارة في الكلام من استفهام أو شرط أو أن يكون واجب التقديم كتقديم الخبر الظرف على المبتدأ النكرة وغير ذلك، أيضا نجد من صور التوكيد بالتقديم توضيح المعنى نحو: « مررت ماشيا بأخيك، فلو قلنا: مررت بأخيك ماشيا لتوهم السامع أو القارئ أن أخاك هو الماشي لا أنا، بينما يراد أن يكون المتكلم هو الماشي »[2].

«أيضا نجد أن قصر المسند على المسند إليه بتعريف المسند بـ (ال) وتقديمه زيادة في التأكيد نحو: الظالم أنت، فلقد أعطينا أهمية لكلمة (الظالم) فقدمناه فأفادت (ال التعريف الحصر» [3]

أسلوب القصر: القصر معنى دقيق ووجه لطيف من الوجوه التي تحمل بين طياتها أسرار النظم التي عني الجرجاني بالكشف عنها ويتشقق ذلك المعنى الجامع (أي القصر) إلى دلالات مختلفة تصاغ في عدد من الأبنية أو التراكيب التي تتباين فيما بينها تبعا لتباين مكوناتها التي يختارها المتكلم، ويؤلف بينها واضعا في اعتباره ضرورة أن يتمكن ذلك التأليف النهائي من حمل المعنى الذي يريد إيصال قصده.

القصر بإنما : وهي (إن)المتصلة بما الزائدة، وقد نزلت مع (ما) منزلة الكلمة الواحدة. يقول الزمخشري: «وقد نتج من هذه الملازمة بين جزأيها تغير في الوظيفة التي كانت (إن) تؤديها منفردة، لأن الكلمتين إذا ركبتا وكان لكل منهما معنى على حدة أصبح لهما بعد التركيب معنى جديد، وحكم جديد، وقد تغيرت دلالتها على التوكيد من

---

(1) مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص242 .

(2) الياس ديب، أساليب التأكيد في اللغة العربية، دار الفكر، بيروت، لبنان 1993، ص66 .

(3) المرجع نفسة ، الصفحة نفسها.

كونه توكيدا عاديا إلى كونه توكيدا قاصرا أو حاصرا»[1]. نفهم من قول الزمخشري هذا أن أداة التوكيد (إن) بعدما كانت تفيد التوكيد في تأدية وظيفتها أصبحت بعد اتصالها بما الزائدة تفيد الحصر والقصر، وهذا التغير في معناها ودلالتها له أثر في تغير الحكم. إذ تحولت (إن) من الناسخ إلى أداة مكفوفة. كما تكلم الجرجاني على إفادة (إنما) في الحصر حيث رأى أنها تكون لخبر لا يجهله المخاطب إذ نجده يقول: «اعلم أن موضوع (إنما) على أن تجيء لخبر لا يجهله المخاطب، ولا يدفع صحته أو لما ينزل هذه المنزلة، تفسير ذلك أنك تقول للرجل: إنما هو أخوك، لا تقوله لمن يجهل ذلك ويدفع صحته ولكن لمن يعلمه ويقربه، إلا أنك تريد أن تنبهه الذي يجب عليه من حق الأخ».[2] فمن قول الجرجاني هذا نلاحظ أنه يلزم أن تكون هناك دلالات إضافية عند استعمال (إنما) لأن ما بعدها معلومة لا يجهلها المخاطب، فيكون القصد من الاستعمال إصابة معنى جديد مترتب على تلك المعلومة وهو ما نفهمه من تفسير الجرجاني في المثال السابق. والذي رأى فيه أن إنما تفيد التنبيه ومن ثمة إيقاظ ذهن المستمع كي يحس أن ما يصدره المتكلم على جانب من الأهمية، ويضيف إلى معنى التنبيه السابق معنى التذكير في تفسيره لبعض أبنية إنما مثل قوله تعالى ﴿إِنَّمَا أن تَ مُنذِرُ مَن يَخْشَاهَا ﴾[النازعات:45]. إذ يقول: « كل ذلك تذكير بأمر ثابت معلوم(. ..) فالإنذار إنما يكون إنذارا أو يكون له تأثيرا إذا كان مع من يؤمن بالله ويخشاه »[3].ولا يقع هذا المعنى حين تحذف (إنما)، إذ يكون المعنى في جملة أنت منذر معلومة جديدة يقدمها المتكلم إلى المخاطب الذي يجهلها جهلا تاما ولذا يقبل الشك فيها لأنها خبر يحتمل التصديق والتكذيب. وليس هذا المعنى هو المراد من المتكلم وإنما يريد أن يذكر المخاطب بمهمة محددة يجب أن يؤديها فحسب دون أي شيئ آخر. أما قول الجرجاني في المثال السابق (لما ينزل هذه المنزلة) فهو الادعاء بأمر ظاهر معلوم ،

(1) مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه ، ص(238،239) .

(2) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص218 .

(3) المصدر نفسه، ص 219

أو جعل الوصف في حكم الظاهر المعلوم كقولنا: إنما خالد شهاب من عند الله ففي هذه العبارة ادعاء في وصف خالد بصفة ثابتة فيه معلومة لا ينازعنا فيها أحد، فلم نرد الإخبار في هذا القصد بشيء جديد إنما ادعينا بأن خالدا شهاب من عند الله، على أنه صفة ثابتة يعلمها الجميع «ويكون للقصر بإنما مزية على العطف لأنه يفهم منه أولا الإثبات ثم النفي أو عكسه نحو (إنما خليل فاهم) و(خليل فاهم لا حافظ).»[1]حيث نجد الجملة هو إثبات صفة الفهم لدى خليل ونفيها عن غيره، أما في الجملة الثانية.فإننا نجد أننا أثبتنا الفهم لدى خليل ثم نفينا عنه صفة الحفظ، ولذا نجد أن «مزية إنما في محصلة الجمع بين الإثبات لما يذكر بعده والنفي لما سواه ؛ أي تحقيق المبالغة والتأكيد(. ..) وقد أشار الربعي إلى تلك الوظيفة المتميزة لـ(إنما) في تفسيره لإفادة الحصر فيها حين قال : «...لما كانت كلمة (إن) لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه ، ثم اتصلت بها ما الزائدة المؤكدة. ناسب أن تضمن معنى الحصر لأن الحصر ليس إلا تأكيدا على تأكيد»[2]

القصر بما وإلا: نجد أن دلالة النفي والإثبات في معنى القصر، تختلف عن دلالة إنما، فإذا كان بعد إنما معلوم لدى السامع، فإن الخبر بالنفي والإثبات يكون لأمر ينكره المخاطب ويشك فيه فإذا قلت: «ما هو إلا مصيب أو ما هو إلا مخطئ، قلته لمن يدفع أن يكون الأمر على ما قلت، وإذا رأيت شخصا من بعيد فقلت: ما هو إلا زيدا لم تقله إلا وصاحبك يتوهم أنه ليس بزيد، و انه إنسان آخر، ويجد في الإنكار أن يكون زيدا»[3]. و هذا النوع من القصر سماه البعض بالاستثناء المفرغ، إلا أن مهدي المخزومي قد عد القصر نوع من أنواع التوكيد إذ ألحقه ضمن أساليب التوكيد إذ

(1) ينظر، المصدر السابق، ص222 .

(2) ينظر، سعيد حسن بحيري، القصد والتفسير في نظرية النظم، ص 100 .

(3) عبد القاهر الجرجاني، المصدر نفسه، ص (219 ،220

يقول:« وإلا هذه ليست استثناء، وإنما هي مسبوقة بالنفي أداة قصر، ووظيفتها قصر ما قبلها على ما بعدها، والقصر توكيد وإيجاب أبدا، وهذا هو ما يفرق بينهما وبين(إلا) في الاستثناء لأن وظيفة إلا في الاستثناء، إخراج ما بعدها من حكم ما قبلها فهما مختلفان، ولذالك كان عد النحاة إياها في الاستثناء خلطا، وتسميتها بالاستثناء المفرغ ضربا من التكلف (1) نرى من قول المخزومي هذا أن أداة الاستثناء (إلا) بعدما كانت تفيد الاستثناء أي أن تخرج ما بعدها من حكم ما قبلها، أصبحت مع النفي تفيد القصر؛أي قصر ما قبلها على ما بعدها وهذا ما تكلم عنه المبرد حين تحدث عن أسلوب القصر وما يحمله من دلالات إذ نجده يقول: « وإنما احتجت إلى النفي والاستثناء لأنك إذا قلت جاءني زيد فقد يجوز أن يكون معه غيره فإذا قلت ما جاءني إلا زيد نفيت المجيء كله إلا مجيئه»[1].نرى في قول المبرد هذا أن في الجملة الأولى قبل أن يدخل عليها النفي والاستثناء، أفادت العموم أي أن الجملة وهي مكونة من مسند ومسند إليه نحو : (جاءني زيد) فإن فعل المجيء لم يقتصر على زيد وحده، فقد يكون غيره اشترك معه في فعل المجيء، لكن بعدما دخلت عليها أداتي النفي والإثبات أفادتها التخصيص والقصر، إذ قصر المجيء على زيد، ومن هنا يفهم المخاطب أن لا جائي غير زيد وحده. كما يشير سيبويه إلى هذا النوع من الاستثناء الذي يفيد القصر إذ يقول:« فأما الوجه الذي يكون فيه الاسم بمنزلته قبل أن تلحق(إلا) فهو أن تدخل الاسم في شيء تنفي عنه ما سواه، وذلك قوله: ما أتاني إلا زيد وما لقيت إلا زيدا، وما مررت إلا بزيد، تجري الاسم مجراه إذا قلت ما أتاني زيد، وما لقيت زيدا،وما مررت بزيد ولكنك أدخلت(إلا) لتوجب الأفعال لهذه الأفعال وتنفي ماسوها[2]. نلاحظ أن للقصر طرائق متعددة نابعة من حاجة المتكلم إليها وكأنما جاء هذا التنويع في أساليب القصر ليستعمل كل نوع خاص وفق مقتضيات المقام، لأن كل أسلوب له

(1) مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد وتوجيه ، ص 240

(2) المبرد، المقتضب، 389/4 .

(3) سيبويه، الكتاب، 2 / 310.

إفادة خاصة حسب حال المتكلم والمخاطب، حيث نجد أن (إنما) أفادت معنى التوكيد والتنبيه أما (ما وإلا) فنجد أنها أفادت النفي والتوكيد والتخصيص ويكون التخصيص لإفادة المخاطب أن هناك ألفاظ وضعت لتخصيص شيء ما، أراد المتكلم من خلاله مقاصد معينة، ومن الذين عنو بدراسة (إنما) وما تفيده من معنى القصر بهاء الدين السبكي إذ يدعم رأي جمهور البلاغيين في إفادة(إنما) للقصر، حيث استشهد ببعض الآيات منها قوله تعالى: ﴿قَالَ إنما الْعِلْمُ عِندَ اللَّهِ﴾ [الأحقاف:23] ، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إنما عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي﴾ [الأعراف: 187]، فلما اخذ يبين وجه دلالتها على القصر في تلك الآيات، جاء كلامه اعترافا ضمنيا بتأثير السياق في إفادة هذه الدلالة إذ يقول : «إنما يحصل مطابقة الجواب إذا كانت (إنما) للحصر، ليكون معناه: لا أتيكم به إنما يأتي به الله، ولا أعلمها إنما يعلمها الله »[1]. فإذا سبق الكلام بالإثبات جاء القصر بانما مثل الآية التي ذكرناها، فأسلوب (النفي والاستثناء) أسلوب نفي، في حين أن الأسلوب الآخر، أسلوب تقرير وإثبات.

أسلوب الاستثناء: يعد الاستثناء أسلوب من الأساليب الخبرية في اللغة العربية، وهو إخراج بعض من كل، كأن نخرج ما بعد (إلا) أو إحدى أخواتها من أدوات الاستثناء من حكم ما قبله. نحو: جاء التلاميذ إلا عليا، فلأستثني علي من التلاميذ الذين جاءوا.ورفع هذا الاستثناء الظن الذي يخالج المخاطب في كون علي قد حضر ضمن مجموعة التلاميذ الذين جاؤوا، والمستثنى نوعان متصل ومنقطع: فإذا كان المستثنى متصلا أفاد التخصيص بعد التعميم، لأنه استثناء من الجنس كقولنا: جاء المسافرون إلا سعيدا . أما إذا كان المستثنى منفصلا أو منقطعا فإننا نجده يفيد الإدراك لا التخصيص لأنه استثناء من غير الجنس كقولنا: احترقت الدار إلا الكتب [2].فبلستثناء الشيء من

(1) شفيع السيد، النظم وبناء الأسلوب في البلاغة العربية، ص (234،235)

(2) مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية3 / (437،438)، وينظر، ابن السراج، الأصول في النحو، 290/1

غير جنسية لا معنى له إلا على سبيل الاستدراك أي أن تكون أداة الاستثناء (إلا) بمعنى (لكن).

إلا أن الاستثناء كأسلوب ناتج من مقاصد المتكلم ليحقق أغراض تواصلية في إفادة المخاطب لا بد أن تكون له شروط للوصول إلى الإفادة والإفهام حيث يرى النحاة أنه «لا يستثنى إلا من معرفة أو نكرة مفيدة فلا يقال: جاء قوم إلا رجلا منهم، ولا جاء رجال إلا خالدا. فإن أفادت النكرة جاز الاستثناء منها، نحو: جاءني رجال كانوا عندك إلا رجلا منهم. كذلك لا يستثنى من المعرفة نكرة لم تخصص، فلا يقال: جاء القوم إلا رجلا. فإن خصصت جاز نحو: جاء القوم إلا رجلا منهم، أو إلا رجلا مريضا »[1].

أسلوب الإنشاء: الإنشاء في اللغة: الإيجاد والإحداث [2].أو هو مصدر أنشأ.

أما اصطلاحا: فهو كلام لا يحتمل الصدق أو الكذب لذاته، لأنه ليس لمدلول لفظه قبل النطق به واقع خارجي يطابقه أو لا بطابقه، وهذا ما اعتمد عليه القدماء حينما فصلوا بين الخبر والإنشاء فقال القزويني (739 هـــ) و وجه الحصر أن الكلام إما خبر أو إنشاء، لأنه إما أن يكون لنسبته خارج تطابقه، أو لا يكون لها خارج الأول الخبر والثاني الإنشاء »[3].فالإنشاء هو صادق الانطباق على مسماه فهو قول ينشئه المتكلم ولا يمكن أن يقف عليه السامع أو المتلقي إلا إذا ألقاه المنشئ. فماهية الإنشاء أنه أمر غير حاصل ليحصل وهو نوعان طلبي وغير طلبي فالطلبي هو ما يستدعي غير مطلوب حاصل وقت الطلب وهو الأمر والنهي والنداء والتمني والاستفهام

---

(1) المرجع السابق ،ص 438 ، وينظر ،الإستراباذي ، شرح الكافية ، 2/ 112

(2) الكفوي (أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني)، الكليات ، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة ، بيروت، لبنان، ط 2 ، 21/1

(3) إبراهيم عبود السامرائي، الأساليب الإنشائية في العربية ، دار المناهج ،عمان ، الأردن ، ط1، 2008 ، ص 19

والعرض والدعاء، ولنبدأ حديثنا عن أساليب الإنشاء الطلبية ونستهلها بالأمر إذ « الأمر هو طلب حصول الفعل على جهة الاستعلاء والتكليف من الأعلى إلى الأدنى »[1] .

فقد تطرق النحاة إلى دراسة أسلوب الأمر حيث قسموا الأمر إلى ثلاثة أنواع، كل نوع يفيد فائدة خاصة حيث جاء التقسيم بحسب درجات المخاطب، ومراعاة أحواله حيث فرقوا « بين الطلب الصادر إلى الأعلى رتبة من المخلوقات وبين الطلب حينما يكون متوجها لله عز وجل وهذا ما أوضحه ابن كيسان (ت 299 هـ)في قوله :«والطلب على ثلاثة أوجه: فمنه أمر ومسألة ودعاء، فالأمر لمن هو دونك، والمسألة لمن أنت دونه، والدعاء لله تبارك وتعالى »[2].من هذا القول لابن كيسان نلاحظ أن درجة من المتكلم والمخاطب لها أثر في تحديد نوع أسلوب الأمر، فالنحاة لم يقتصروا عن المعاني الثانوية في الأسلوب، بل كشفوا على سر من أسرار العربية وهو قدرتها على التعبير عن الأخبار بألفاظ الأمر إذا دلت على ذلك القرائن والسياق، وهي قدرة توضح سعة العربية في التعبير عن المعاني المختلفة بأكثر من أسلوب، ومن الذين أعطوا عناية هامة لأنواع الأساليب وما تحمله من دلالات مختلفة باختلاف مقامات المتخاطبين نجد المبرد والذي يرى أن الاختلاف في الطلب والدعاء راجع إلى المعنى الذي يحمله الأسلوب، والذي من خلاله أراد المتكلم إيصال مقاصده وإفادة المخاطب بها، إذ نجده يقول: « وإنما قيل: دعاء وطلب للمعنى، لأنك تأمر من هو دونك وتطلب إلى من أنت دونه، وذلك قولك: ليغفر الله لزيد وتقول: اللهم اغفر لي، كما تقول: اضرب عمرا»[3].و يقول سيبويه «اعلم أن الدعاء بمنزلة الأمر والنهي وإنما قيل دعاء لأنه استعظم أن يقال: أمر أو نهي »[4].

---

(1) حسن الطبل ،علم المعاني في الموروث البلاغي، ص 62 .

(2) ينظر، بان الخفاجي، مراعاة المخاطب في النحو العربي، ص 238 .

(3) المبرد، المقتضب، 2/ 132.

(4) سيبويه، الكتاب، 142/1 .

ومن الذين وقفوا على معاني الأمر نجد شارح المفصل (ابن يعيش) عندما تعرض للأدوات الواصلة والفاصلة ك (أو) و(أما) وبسطه لما جمع الزمخشري حينما أكد أنهما مع الخبر تفيدان الشك ومع الأمر تفيدان التخيير كما في قوله تعالى :﴿ لاَ يُؤَاخِذُكُمُ اللّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَـــكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ الأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾[المائدة:89].«حيث فرض المشرع أحد هذه الثلاثة وترك الاختيار للمكلف للتكفير عن ذنبه، ويخرج الأمر مع أو إلى معنى الإباحة، ولفظها كلفظ التخيير »[1] لذا نجد الزمخشري حينما تناول أسلوبي الأمر والنهي كان يهدف بالأساس إلى التقعيد لهما، وضبط مميزاتهما على المستوى البنيوي، إلا أن هذا لا يلغي كونه يربط بين بنية العبارة اللغوية، وبين الهدف التواصلي الذي يرمي إليه المتكلم [2].فخروج الأساليب اللغوية على مقتضى الظاهر يحمل مقاصد معينة قد تكون ضمنية وقد تكون صريحة إلى من يتلقاها، بقصد إفادته وهذه المقاصد من شأنها أن تغير من طبيعة الأسلوب وبالتالي تغير في الحركة الإعرابية، لأن الحركات رهينة بالمعاني التي ينتجها المتكلم، فمنزلة المتكلم مقارنة بمنزلة المخاطب هي التي تصبغ الطلب بصبغة خاصة، ويؤدي بها اللفظ غرضا خطابيا خاصا، ووظيفة تواصلية معينة.

أسلوب النهي:النهي وهو طلب الكف عن الفعل على وجه الاستعلاء، وصيغته واحدة وهي المضارع المقرون بلا الناهية، كقوله تعالى : ﴿وَلاَ تَقْرَبُواْ الزِّنَى إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاء سَبِيلاً ﴾ [الإسراء:32]، وقد يستعمل في غير طلب الكف والترك مجازا كالتهديد كقولك لمن لم يمتثل لأمرك(لا تمتثل لأمري) ، وقد يفيد معنى الدعاء كقوله تعالى ﴿رَبَّنَا لاَ تُزِغْ قُلُوبَنَا ﴾[آل عمران:8] فقد قسم الطلب تقسيما آخر إلى الأمر

---

(1) العياشي أدراوي ، الاستلزام الحواري في التداولي اللساني ، ص60.

(2) ينظر، المرجع نفسه، ص 61 .

والنهي «والفرق بينهما عند قطب الدين الرازي والشريف الجرجاني أن الأمر طلب الفعل غير الكف »[1].نجد في قول كل من قطب الدين الرازي والشريف الجرجاني أن الأمر يتوجه إلى المخاطب بغرض طلب الفعل أما النهي وإن كان يشترك مع الأمر في معنى الطلب إلا أنه يفيد الكف على سبيل الترك. وهذا ما قصده السكاكي حيث رأى أن للتميز بين الأمر والنهي لا بد من مراعاة ضرورة الاستعلاء. « فإن تحقق هذا الشرط أفاد الوجوب، وإن لم يتحقق شرط الاستعلاء أفاد الترك فحسب»([2]) حيث نجد المبرد قد أيد رأي السكاكي في حديثه عن معنى الطلب والنهي إذ يرى أن « الطلب من النهي بمنزلته من الأمر، يجري على لفظه كما جرى على لفظ الأمر، ألا ترى أنك لا تقول نهيت من فوقي، ولكن طلبت إليه، وذلك قولك لا يقطع الله يدا فلان ولا يضع الله لعمرو، فالمخرج واحد والمعنى مختلف »[3].إن قول المبرد هذا وإن دل على شيئ إنما يدل على دور المخاطب في تأسيس القواعد وتوجيهها، لأن المتخاطبين يختلفون باختلاف مقاماتهم لدى المتكلمين، أما سيبويه فإنه يرى أن النهي نفي للأمر، وهذا ما نجده في اختلاف التركيبين إذ يقول: «وتقول كل لحما أو خبزا أو تمرا كأنك قلت: كل أحد هذه الأشياء(...) وإن نفيت هذا قلت لا تأكل خبزا أو لحما أو تمرا كأنك قلت:لا تأكل شيئا من هذه الأشياء »[4] من قول سيبويه هذا نجد صيغة فعل المضارع المقرونة بلا الناهية قد غيرت دلالة التركيب، فبعدما كان التركيب الأول يفيد الأمر على سبيل الاختيار، أصبح بعد تحول الفعل إلى المضارع المقرون بلا الناهية يفيد الترك والنهي.

أسلوب النداء: النداء تنبيه المدعو ودعاؤه بحروف مخصوصة ليجيب ويسمع طلب المنادى فهو نوع من الأساليب الموجهة إلى المتلقي، وهو من أنواع الطلب إذ يستعمل فيه المتكلم أدوات تنبه عن مدى قرب المتكلم من المخاطب أو بعده عنه «وقد

---

(1) ينظر، مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص(107 ،108)

(2) السكاكي ، مفتاح العلوم ، ص429

(3) المبرد، المقتضب، 135/2.

(4) سبويه، الكتاب ،184/3.

نسب سيبويه إلى الخليل أن حرف النداء يصير ما بعده من النكرات المقصودة إلى التعريف في نحو: يا رجل ويا فاسق وذلك بالإشارة إليها والقصد لها. وإن لم يكن لها عهد متقدم فصار بمنزلة ندائك ما فيه الألف واللام نحو:يا أيها الفاسق »[1] إلا أن في النداء يجوز حذف أدوات النداء إلا مع اسم الإشارة، وهذا دليل على أن حرف النداء في هذا الموضع له أثر في إفادة المعنى ، ونجد أن النحاة مثلما منعوا حذف أداة النداء مع اسم الإشارة منعوه أيضا مع الأسماء النكرة وهذا ما وضحه الرضي في شرح الكافية يقول في ذلك:« وإنما لا تحذف من النكرة، لأن حرف التنبيه إنما يستغنى عنه إذا كان المنادى مقبلا عليك، متنبها لما تقول، ولا يكون هذا إلا في المعرفة لأنها مقصودة قصدها »[2].فالأدوات وسائل تعين المتكلم الوصول إلى أهدافه ومقاصده، حيث يلجأ المتكلم إلى ذكرها إذا كان الاستغناء عنها يؤدي إلى تشويش لدى المخاطب وغياب المعنى لديه، فلا يفيده الكلام شيئا. أما إذا اطمأن المتكلم للوصول إلى ما يريد استغني عن ذكرها، فحرف النداء (يا) إن لم يكن منادى بعدها كانت حرفا يقصد به تنبيه السامع إلى ما بعدها، وقيل إن جاء بعدها فعل أمر فهي حرف نداء. والمنادى محذوف نحو قوله تعالى﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾ [النمل:25] والتقدير ألا يا قوم.

وخلاصة القول أن النداء مركب لفظي يستخدم لإبلاغ المنادى حاجة، أو لدعوته إلى إغاثة أو نصرة أو غير ذالك.

أسلوب الاستفهام:الاستفهام هو طلب العلم بشيء لم يكن معلوما من قبل بأدوات خاصة وبالنظر إليه بوصفه غرضا إبلاغيا متعلقا بالتحقق وعدمه في التصور والتصديق أو بمصطلحات المعاصرين فعلا كلاميا استعلاميا، يقوم بوظيفة تواصلية في غاية الأهمية وضع النحاة العرب لأسلوبه بعض القيود التركيبية حتى لا يفقد هويته

(1) محمد سالم صالح، الدلالة والتقعيد النحوي، ص 347.

(2) الإستراباذي ، شرح الكافية ، 387/1 .

الانجازية أي: ليكون محافظا على معناه الفني الذي أضفاه عليه أوستين حتى يضع أفعالا اجتماعية متوخاة منه، فيكون فعلا كلاميا ناجحا ويحقق شرط الإفادة الخاصة التي يتوخى المتكلم إيصالها إلى المخاطب[1].

ومن القيود التي وضعها النحاة العرب ليحقق الاستفهام هذا المبدأ التداولي (أي الإفادة) نجد: «لا يستفهم عن جملة الشرط، لأن الجملة الشرطية تدل على أن هناك شيئا معلقا وجوده على وجود شيء أخر، والمعلق عليه لا يشير إلى تحققه ولا إلى عدم تحققه، فطرفا التصور متحققان جميعا »[2].فإذا استفهمنا عنها بطلت النسبة التي أقررنا ثبوتها وتحققها بالتعليق الذي يحدثه الشرط.

أيضا نجد من بين القيود أنه لا يستفهم ب (هل) خاصة عن اسم بعده فعل، ذلك أن الفعل بعد الاسم يخصصه ويحقق نسبة الفعل إلى الاسم ويؤكدها، فإذا استفهم عنه ب (هل) التي هي لطلب التصور كان جمعا بين نقيضين هما، معنى تقوية نسبة المسند (الفعل) إلى المسند إليه(الاسم) من جهة، ومعنى الاستفهام ب(هل) الذي يطرح مسألة تحقق النسبة أو عدم تحققها ولهذا لم يكن هناك مجال للاستفهام ب(هل).[3]

«لا يستفهم (بهل) والهمزة كلتيهما من جملة مصدرة ب (أن التوكيدية)لان تأكيد الجملة يجعل نسبتها محققة فإذا استفهمنا عنها أبطلنا ذلك للتناقض الواضح بين المعنيين معنى تأكيد النسبة ومعنى الاستفهام.أي التساؤل عن تحققها أو عدم تحققها» [4].

ولا يستفهم عن طلب، ولا يستفهم عن إنشاء، فالطلب نحو: افعل وليفعل ونحوه

---

(1) مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص (196، 197) .

(2) مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 267 .

(3) المرجع نفسه، ص(267،266) .

(4) مسعود صحراوي، المرجع نفسه ، ص 198 .

والإنشاء نحو أفعال العقود والمعاهدات، والمعاهدات نحو: بعت (. ..) ولا عن أفعال المدح والذم أو أفعال التعجب، أو أن يستفهم عن أفعال الدعاء، كل هؤلاء لا يستفهم عنها، لان الاستفهام هو استعلام عن وقوع نسبة يجهل المستفهم تحقيقها. [1]

وهذا يعني أن معنى الاستفهام يتناقض أو يتنافر على اقل تقدير مع معاني التأكيد والتخصيص والشرط والدعاء، في تصور النحاة العرب، ويندرج ذلك في إطار جعله سيرل مقوضا للقوة الانجازية للفعل الكلامي، والمبدأ الذي تقوم عليه هذه القيود التركيبية يكافئ ما سماه سيرل: الشروط المعدة باعتباره مبدأ وقائيا وضع ليكون الاستفهام محافظا على قوته الانجازية، ومحققا لغايته التداولية كما قلنا، وكل ذلك يؤكد حضور المنحنى التداولي في بحوث نحاتنا (2).

«ومن المسائل التداولية التي اهتم بتحليلها عبد القاهر الجرجاني معنى الاستفهام بالهمزة فمعنى الاهتمام عنده أنك إ ذا قلت أفعلت ؟ فبدأت بالفعل كان الشك في الفعل نفسه، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده، وإذا قلت: أأنت فعلت ؟ فبدأت بالاسم كان الشك في الفاعل من هو، وكان التردد فيه، فإذا قلت: أبنيت الدار التي كنت على أن تبنيها ؟ تبدأ في هذا ونحوه بالفعل لان السؤال عن الفعل نفسه، والشك فيه وتقول: أأنت بنيت هذه الدار؟ فتبدأ في ذلك كله بالاسم، ذلك لأنك لم تشك في الفعل أنه كان، وإنما شككت في الفاعل من هو.» [2]

التعجب: إن الحديث عن الأساليب الإنشائية يستدعي ضرورة الحديث عن النحو ونشأته وتطوره، والحديث في النحو يستدعي ضرورة الحديث عن اللغة وكيف تؤثر وتتأثر في الناطقين بها، ولعل خير دليل لتناول النحاة الأساليب الإنشائية وما تتضمنه من دلالات من شأنها أن تغير من إفادة التركيب تناولهم لموضوع التعجب فلو

---

(1) مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد وتوجيه ، 264 ،265 .

(2) ينظر ، مسعود صحراوي ، التداولية عند العلماء العرب ، ص 198 .

(3) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 88 .

تأملنا في الحوار الذي وصل إلينا عن طريق الرواية والذي دار بين أبي الأسود الدؤلي وابنته حينما سألته : يا أبت ما أجمل السماء فأجابها قائلا: أي بنيّة نجومها. قالت: إني لم أرد أي شيء منها أحسن، إنما تعجبت من حسنها. فقال لها: إذا فقولي: ما أحسن السماء. فنلاحظ هنا أن حوار الابنة مع والدها عن طريق أسلوب معين قد سلكت به كلامها لنقل ما يختلج في نفسها كان له اثر في حمل المعنى لدى أبيها، إذ أفادته معنى المستفهم، لكن لما أجابها بكلمة نجومها شرحت له ما كانت تعنيه ألا وهو التعجب لا الاستفهام، فإذا بوالدها يصحح لها ذلك ببيان ما يمكن أن يكون في صياغة الشيء المتعجب منه، أي، أن يكون الاسم بعد الفعل المجيء به لإنشاء التعجب منصوبا ليفيد معنى التعجب، فإذا كان بالرفع أفاد معنى الاستفهام.

«فالتعجب في الحقيقة استفهام خرج من معناه الأصلي، فهو مما لا يراد به طلب الفهم، وإنما يراد به التعبير عن العجب والإعجاب من أمر أو شخص أو حدث واقع معروف لا يراد للسؤال فيه جواب ».[1] هذا وقد اشترط المبرد في المتعجب منه أن يكون معرفة أو نكرة مخصوصة ؛« فنقول مثلا: ما أحسن زيدا ورجلا معه ولولا قولك (معه) لم يكن للكلام معنى و ذلك أنك إذا قلت ما أحسن رجلا بالتنوين، فليس هذا مما يفيد به السامع شيئا لأنه لا يستنكر أن يكون في الناس من هو كذا كثيرا ».[2] فلعلنا من قول المبرد نلمح مدى ربطه لمعاني الأساليب بالجانب التواصلي، حيث يشير لنا في هذا القول إلى مفهوم الإفادة والذي يعتبر أهم ميزة في الإسناد والتواصل اللغوي، لان «مجيئ المتعجب منه نكرة لا يفيد المخاطب شيئا، لان المتكلم إنما يتعجب ليظهر للمخاطب انفعاله النفسي تجاه أمر مهم، فإذا كان هذا الأمر نكرة والشخص

(1) أحمد عبد الستار الجواري ، نحو المعاني ، ص 143

(2) المبرد، 4/ 186

المتعجب منه نكرة فما الذي أفاده المخاطب من هذه النكرة لذا وجب أن يكون معرفة حتى يلقى إلى قلب السامع ما تعجب منه »[1]

أسلوب القسم: القسم في اللغة اليمين، وهو القوة [2].يقول المولى عزا وجل ﴿ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ﴾ [الحاقة : 45] .والقسم اصطلاحا عرّ النحاة «جملة يؤكد بها الخبر ».

وعلى اختلاف النحاة حول مسألة القسم أهي خبرية أم إنشائية إلا أن هناك من النحاة من تطرق إلى دراسة بنية القسم وما تحمله من معنى، فعرفوه ب « أنه الحلف و اليمين »[3] ومن النحاة من اعتبره ضرب من ضروب الإنشاء الطلبي على أنه ينقسم إلى قسمين طلب وإخبار، فالطلب هو «ما كان جوابه متضمنا طلبا كقولنا: بالله لتفعلن كذا ، وغرضه الإلحاح في الطلب (. ..) وقسم الإخبار وهو ما قصد به توكيد جوابه مثل: والله ما فعلت كذا، وغرضه تأكيد الخبر، فالأول حمل المخاطب على فعل أو ترك، والثاني يفيد إخبار أمر وقع وانقضى أو وصف له »[4].

فمن الملاحظ أن ثمة فرقا بين الطلب المقترن بباء القسم وغيره، فلو قلت (اقرأ هذا الكتاب) فالطلب له سمة مغايرة، إذ أن التشديد عليه والإلحاح على تأكيد أدائه أمر ملحوظ.«فمن لطائف القسم بوصفه من أساليب التوكيد. أن لحروف القسم معان متنوعة متفاوتة في إعلاميتها وإفادتها، فالقسم بالتاء يزيد على القسم بالواو في احتوائه على معنى التعجب»[5] وذلك في قوله تعالى"تالله لقد إثرك الله علينا"« يوسف 91»

(1) بان الخفاجي، مراعاة المخاطب في النحو العربي، ص 262.
(2) ابن منظور، لسان العرب، مادة «قسم »،ص 258.
(3) عبد السلام محمد هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، ص 162.
(4) ينظر، مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب ، ص (208،209) .
(5) حنان إسماعيل عمايرة، التراكيب الإعلامية في اللغة العربية، ص118 .

وقوله أيضا ﴿ تَاللّهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ الْقَدِيمِ ﴾ [يوسف :25] فالقسم في الآيتين اشتمل على معنى التعجب بالإضافة إلى توكيد هذا التعجب وإظهاره.

فمباحث القسم دقيقة لأنها تحمل معان متشابكة منها الدلالة على الحال أو الاستقبال ومنها الدلالة على القسم وعلى الشرط وغير ذلك من المعاني التي درسها النحاة بكل تفاصيلها، إلا أنه لا يمكننا الإلمام بكل ما يتعلق بأسلوب القسم وما يحمله من إفادة تواصلية تنبئ على ما يقره المتكلم بهدف توكيده لدى المخاطب أو إعراضه عنه.

أسلوب المدح والذم: المدح والذم أسلوبان من أساليب التعبير يكثر دورانهما في استعمالنا اليومي إذ يمدح الشخص بخصلة محمودة أو يذم لخصلة سيئة والذي يرتبط بموضوع الإفادة في هذا النوع من الأساليب هو حذف المخصوص حيث يعتبر حذف هذا الجزء من الكلام قرينة دالة على علم المخاطب بما يفيده الكلام. وهذا ما تحدث فيه الزمخشري بقوله: «وقد يحذف المخصوص إذا كان معلوما للمخاطب كقوله تعالى ﴿ نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾ [ص :30] أي نعم العبد أيوب، وقوله تعالى" فنعم المجاهدون"«الذاريات48 »، أي فنعم المجاهدون نحن». [1] هذا وقد رأى النحاة أن يكون «المخصوص بالمدح أو الذم معرفة أو نكرة مفيدة نحو قولنا: «نعم الرجل زيد يحاسب نفسه، ولا يقال نعم العامل رجل لعدم الفائدة»[2]

(1) الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص274.

(2) مصطفى الغلاييني ، جامع الدروس العربية، 55/1

المبحث الثاني: التعيين

يعد التعريف والتنكير ظاهرتين من الظواهر التعبيرية التي يبحث فيها كل من النحو وعلم المعاني وذلك لما فيهما من دلالات وإسرار بلاغية وهاتان الظاهرتان كما نعلم هما من خصائص الأسماء، حيث حدد لنا النحو خصائص كل منهما، فالاسم النكرة هو ما دل على شيء غير معين، والمعرفة هو ما دل على شيء معين، والمعارف هي : الضمير، المعرف ب (أل)، الاسم الموصول، العلم،أسماء الإشارة ، والمعرف بالإضافة.

إلا أن النحاة لم يتوقفوا عند حدود تعريف الاسم أو تنكيره بل نظر في الأفعال والجملة لأنها مما يوصف بها الاسم .فقدا هتم النحاة بدراسة ظاهرة التعيين في إقامة أي تواصل لغوي لما يحققه من مبدأ الإفادة، حيث ربط هذا المبدأ في كثير من القضايا والظواهر النحوية كظاهرة الإسناد وغيرها حيث تعرض سيبويه لمبدأ الإفادة حين تكلم عن ظاهرة الإسناد ، فاشترط في المسند إليه(المبتدأ) ألا يكون نكرة محضة مخافة الإخلال بالإفادة والتي هي غرض تواصلي جد هام وذلك في مثل قولنا:«كان حليم أو رجل فقد بدأت بنكرة ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنقور، وليس هذا بالذي ينزل بت المخاطب منزلتك في المعرفة، فكرهوا أن يقربوا باب لبس »[1].أي كرهوا أن يبدؤوا بما فيه لبس فيقع تشويش لدى المخاطب ويصعب عليه تلقي الرسالة الإبلاغية، نلاحظ من قول سيبويه هذا أن الإفادة «تعتبر اكبر القواعد الأصلية ، إي قاعدة امن اللبس، وهي التي تقول: الأصل في الكلام أن يوضع للفائدة، ثم يليها من الأهمية تلك القواعد التي تدور حول ما تخفق بت الإفادة من القرائن »[2].لذلك يرى سيبويه أن المعين هو الذي يبتدئ بت فإذا لم تحصل إفادة لدى المخاطب لم يجز الابتداء بالنكرة، لذلك نجد سيبويه ينظر إلى الظواهر النحوية على قاعدة لغوية هامة

---

(1) سيبويه، الكتاب48/1 .

(2) تمام حسان، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ص 123 .

هي(قاعدة امن اللبس) أو قاعدة (الإفادة)، حيث رأى أن الابتداء بما فيه لبس لا يجوز إلا « في الشعر أو في ضعف الكلام »[1]، ولعل دراسة سيبويه للظواهر النحوية من منظور تداولي كانت تأسيسيا لدراسات أخرى جاء بها من خلفوه بعده، حيث وضع النحاة قاعدة هامة وهي أن الصلة في المبتدأ (المسند إليه) أن يكون معرفة، وان الأصل في الخبر أن يكون نكرة وذلك أن لا فائدة من الإخبار عن النكرة، وأن الابتداء بالنكرة يؤدي إلى اللبس، فالتعريف « نظير التأنيث في الفرعية، فاشترك في استحقاق علامة، والتنكير نظير التذكير في الأصالة، فينبغي أن يشتركا في الخلو من علامة ، فان وضع للتنكير علامة فحقها أن تنقص عن علامة التعريف تنبيها على أنه أحق بالعلامة لفرعيته و أصالة التنكير »[2]

فلـو نظرنا إلى كون مجيء المبتدأ معــرفة و الخبر نكرة من منظور تداولي وجدنا أن الابتداء بالمعــرفة يفيد تنبيه السامع لما سوف نحدثه عنــه ليتوقع الخبر فيما بعده، ولذلك جعل النحاة من قواعدهم المعروفة أن(الإفادة قيد للابتداء بالنكرة)، وهذا ما عبر عنه ابن مالك في قوله:

ولا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تفد كعند زيد نمرة [3]

«ومن ثمة فإن فائدة التعريف تعيين المسمى عند الإخبار للسامع، و الإخبار يتوقف على التركيب، فيكون تعيين المسمى عند التركيب و قبل التركيب لا إخبار، فلا تعريف قبل التركيب»[4]

---

(1) سيبويه، الكتاب، 48/1 .

(2) أبو حيان الأندلسي ، التذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل،228/3.

(3) ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك ، ص80.

(4) السيوطي، الأشباه و النظائر، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط3 ، 1 /35

نلاحظ من قـول السيوطي هذا أن النكرة مادامت تفيـد التعميـم فإـنها أسبق إلى ذهـن المخاطب من المعرفة التي تفيـد التخصيص ذلك أن ما هـو عـام ليس فيه شك عند المخاطب و بالتالي يحتاج إلى ما يخصصه، ولأهميـة التعريف والتنكيـر فـي تفسير كثير من الأحكام النحوية ، أولى النحاة هـذا الموضوع اهتماما كبيرا حتى غدت أقسام المعارف و النكـرات ومراتب التعريف و التنكير كأنها أبواب نحوية تقصد لذاتها كدراسة العلم و الضمير، و الاسم الموصول وأسماء الإشارة ، و المعرف بال وغيرها من الموضوعات التي تتعلق بالمعرفة و النكرة [1].

وإذا انتقلنا إلى مقاصد (التعيين) المختلفة عند عبد القاهر الجرجاني نجده يحلل لنا بعض التراكيب الإسنادية وفقا لهذا المبدأ إذ أنك تقول:«زيد منطلق، وزيد المنطلق ، والمنطلق زيد، فيكون لك في كل واحد من هذه الأحوال غرض خاص وفائدة لا تكون في الباقي (. ..) واعلم أنك ا ذا قلت: زيد منطلق كان كلامك مع من لم يعلم أن انطلاقك كان لا من زيد ولا من عمر فأنت تفيده ذلك ابتداء ، وإذا قلت : زيد المنطلق،كان كلامك مع من عرف أن انطلاقا كان إما من زيد، وإما من عمرو، فأنت تعلمه أنه كان من زيد دون غيره » [2] والى جانب رأي عبد القاهر الجرجاني نجد موقف السكاكي حول تعريف المسند إليه حيث رأى أن «الحالة التي تقتضي تعرف فهي إذا كان المقصود من الكلام إفادة السامع فائدة يعتد بمثلها (...) ولا شبهة في أن احتمال تحقق الحلم متى كان ابعد كانت الفائدة أقوى [3] لعلنا من قول السكاكي هذا نجد مدى اهتمامه بجانب المخاطب الذي هو متلقي الخبر، حيث رأى أن إخباره عن شيء عام يحمل فائدة على غير الفائدة التي يحملها الشيء المخصص، حيث يضرب لنا مثالا لذلك في قوله:«شيء ما موجود، وفلان ابن فلان حافظ للتوراة و الإنجيل »[4]

---

(1) كريم حسين ناصح الخالدي، (190،191.).

(2) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص126.

(3) السكاكي، مفتاح العلوم، ص269.

(4) عبد القاهر الجرجاني، المصدر نفسه، 129.

حيث نجد في الجملة الثانية تزيد إفادة عن الجملة الأولى في كونها تشد انتباه السامع وشغفه لسماع الخبر.

هذا وقد لجأ النحاة إلى دراسة أنواع المعارف وبيان ما تحمله من مقاصد إبلا غية حيث تطرق عبد القاهر إلى دراسة الخبر المعرف بالألف و اللام وما يحمله من صورة إبلاغية يقول في ذالك :« واعلم أن الخبر المعرف بالألف والام معنى غير ما ذكرت لك وله مسلك ثم دقيق (...) يكون المتأمل عنده كما يقال يعرف وينكر، وذلك كقولك: هو البطل المحامي وهو المتقي المرتجي (. ..) إلى أن يقول: ولكنك تريد أن تقول لصاحبك:هل سمعت بالبطل المحامي؟ وهل حصلت معنى هذه الصفة؟ وكيف ينبغي أن يكون الرجل حتى يستحق أن يقال ذلك له وفيه[1]

هذا وقد تطرق النحاة إلى أنواع المعارف وما يرتبط بها من أثر دلالي حيث رأوا أن فائدة الضمير أنه يؤتى به لكون المخاطب عارفا الاسم الذي يعود عليه هذا الضمير، فاستغنى المتكلم عن ذكره، حيث يرى السكاكي في كون المسند إليه خبرا « إذا كان المقام مقام حكاية ».[2] ذلك أن الإيجاز بذكر الضمير وعدم ذكر المعلوم لا يؤدي إلى تشويش لدى المخاطب ولا يخل بالعملية البلاغية، بل يؤدي إلى استمرار الخطاب بين الطرفين ما دام الإضمار يحقق أهداف تواصلية معينة لا يحققها الاسم المعلوم.

حيث رأى سيبويه في كون الضمير معرفة بقوله « وإنما صار الإضمار معرفة لأنك إنما تضمر اسما بعدما تعلم أن من يحدث قد عرف من تعني وما تعني وانك تريد شيئا يعلمه»[3]ويقول المبرد في هذا الشأن « إنما صار الضمير معرفة لأنك لا تضمره إلا بعدما يعرفه السامع، وذلك أنك لا تقول: مررت به، ولا ضربته، ولا

(1) المصدر السابق، ص129.

(2) السكاكي ، مفتاح العلوم ، ص. 269

(3) سيبويه، الكتاب، 6/2 .

ذهب، ولا شيئا من ذلك حتى تعرفه وتدري إلى من يرجع هذا الضمير » [1] أما الاسم الموصول فقد رأى فيه النحاة أنه لا يستخدم في الكلام إلا إذا كانت جملة الصلة تدل على أمر أو قصة يعرفها المخاطب أو السامع أو المتلقي بعامة، فلا تقول: جاء الرجل الذي قدم العون للمريض إلا إذا كان المخاطب يعلم قصة هذا الرجل.

إن موقع المسند إليه اسما موصولا له أغراض أسلوبيه وبلاغية أبرزها تأكيد الغرض في الكلام كما في قوله تعالى ﴿وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِ ﴾ [يوسف: 23]، فالغرض المسوق في الكلام هنا هو إثبات نزاهة يوسف عليه السلام من الفحشاء إذ، دل الاسم الموصول في الآية أن يوسف عليه السلام كان في نطاق سيطرة امرأة العزيز، ولو أن الفاعل هنا جاء بكلمة امرأة العزيز أو زليخة مثلا لما أفاد هذه الفائدة، ففي فائدة كون المسند إليه اسما موصولا يرى السكاكي « أن الحالة التي تقتضي كونه موصولا، فمي متى صح إحضاره في ذهن السامع بواسطة ذكر جملة معلومة الانتساب إلى مشار إليه، واتصل بإحضاره هذا الوجه غرض مثل: أن لا يكون لق منه أمر معلوم سواه أو لمخاطبك فتقول: الذي كان معك أمس لا أعرفه، والذي كان معنا أمس رجل عالم فلعرفه »[2].

إن تعريف المسند إليه بإيراده اسما موصولا يكشف التزام القزويني بسلم المعارف الذي سنه النحاة. « فالاسم العلم هو اقوي المعارف تليه المبهمات « الاسم الموصول، اسم الإشارة، الضمير عند اغلب النحاة، هذا التعريف بالوصولية يلجأ إليه المتكلم اعتبارا لمقام التلفظ، إي عند نقص معلومات المخاطب عن المسند إليه سوى الصلة، ويضرب على ذلك مثالا: الذي كان معنا أمس رجل عالم » [3].يبر ز لنا القزويني في رأيه هذا دور صلة الموصول في توضيح معنى مبهم (الاسم الموصول)

---

(1) المبرد، المقتضب، 280/4.

(2) السكاكي ، مفتاح العلوم ، ص 273 .

(3) صابر الحباشة، مغامرة المعنى من النحو إلى التداولية، ص(100،101).

لان بالصلة يفهم الخطاب وعدم ذكرها يؤدي إلى عدم حصول الفائدة كون الصلة أمر يعلمه المخاطب.

أيضا نجد لأحكام العلم مزية في حمل معنى لا نجده في بقية المعارف الأخرى وذلك لإحضاره في ذهن السامع، حيث رأى القزويني أن التعريف باسم العلم «غاية واضحة، وهذا ما يخرج عن البعد التركيبي في الجمل التي يكون المسند إليه فيها اسما علما، ويدخل في البعد التداولي للخطاب، لأنه ينظر في علاقة الأسماء الأعلام بمراجعها في الواقع من جهة، ولأن المتكلم لا يورد اسم العلم فقط للتعيين ، بل يحقق بذكره أهداف تخاطبية أخرى تنسجم مع علاقة المتكلم بمرجع اسم العلم من جهة أخرى والى جانب هذا الرأي نجد رأي السكاكي حيث يؤيد قول القزويني ويربط لنا التعريف باسم العلم بفكرة المقام إذ نجده يقول«وأما الحالة التي تقتضي كونه علما فهي إذا كان المقام مقام إحضار له بعينه في ذهن السامع، ابتداء بطريق يخصه كنحو: زيد صديق لك. وعمرو عدو لك »[1] والى جانب رأي القزويني السابق نجد الدسوقي والذي رأى أن فائدة المجيئ باسم العلم قد تكون مراعاة لأحوال المخاطب كالتنبيه له على بلادته وانه لا يفهم إلا باسم المظهر ولا يفهم اختصار الكلام » [2].

أما التعريف باسم الإشارة فإنه على غير المعارف الأخرى ذلك أن أنواع المعارف التي ذكرناها تتم بالقلب أما أسماء الإشارة فإنها تتعرف بالعين وبالقلب، وفي ذلك يقول ابن يعيش في شرح المفصل: «ومعنى الإشارة الإيماء إلى حاضر بجارحه أو ما يقوم مقام الجارحة، فيتعرف بذلك، فتعريف الإشارة أن تخصص للمخاطب شخصا يعرفه بحاسة البصر، سائر المعارف الأخرى أن تختص شخصا يعرفه المخاطب بقلبه، فلذلك قال النحويون: « إن أسماء الإشارة تتعرف بشيئيين: بالعين

(1) السكاكي ، مفتاح العلوم ، ص272 .

(2) ينظر، صابر الحباشة ص 100.

وبالقلب [1] من قول ابن يعيش أن أنواع المعارف تحمل ما يفيده السامع بالقلب إلا أن أ سماء الإشارة تزيد عن المعارف الأخرى بقرينة ثانية ألا وهي العين، و إن دل هذا على شيء إنما يدل على مدى اهتمام النحاة بفكرة المقام أو السياق الخارجي في تفسير هذه الأنواع من الأسماء، لأن أسماء الإشارة وما تفيده من قرب أو بعد تقدم للسامع صورة يمكن ملاحظتها عن طريق العين إن كان المشار إليه قريبا، أو أفيده صورة ذهنية إن كنت ما أشير إليه بعيدا.

ومـــن أنواع المعارف الأخرى نجد المضاف إلى المعرفة إذ يهدف هو الآخر إلى أهداف تواصلية إبلاغية ، يقول المبرد:«وما أضفته إلى معرفة فهو معرفة، نحو قولك: غلام زيد، وصاحب الرجل، وإنما صار معرفة بإضافتك له إياه إلى معروف »[2] .

حيث رأى النحاة فـي المضاف إلى معرفة أنـه إذا أضيف إلى معرفة أخ ـذ حكمها أي أخذ حـكم التعريف وإذا أضيف إلـى نكـرة أفـاد معنى التخصيص ذلك أن « المتكلم حينما يذكر لفظة يشترك فيها أكثر من واحد لأنـها لفظة عامة تدل على مجموعة أفـراد مـن جنس معيـن وذلك نحـو:رجل، ودار، وغيـر ذلك فـإن هذه المـفردات لا تكـون محددة المعـالم للمخاطب لأنها غير مخصصة، فيلجأ المتكلم إلـى تخصيصها وتقريبها إلى ذهنـه من خلال إضافتها إلـى اسم معهود يعلمه المخاطب معـروفا عنـده، فتصبح الكلمة المضافة معروفة عنده أيضا »[3].

ومن المسائل الأخرى والتي عدها النحاة نوعا آخر يحمل معنى التعريف نجد مسألة التخصيص، إذ رأوا أن تخصيص المفردات ضرب من أنواع التعريف وفي ذلك يقـول سيبويه «ولو قلت رجل ذاهب لـم يحسن حتى تعرفه بشيء فـتقول: راكب من بني فلان سائر، وتبيع الدار فتقول: حد منها كذا وحد منها ك ـذا فأصل

(1) ابن يعيش ،شرح المفصل، 352/2.

(2) المبرد، المقتضب ، 4 /277 .

(3) بان الخفاجي، مراعاة المخاطب في النحو العربي، ص 138.

الابتداء المعرفة، فلما أدخلت فيـه الألف واللام وكان خبرا حسن الابتداء بالنكرة إلا أن يكون فيه معنى المنصوب » ([1]).فالتخصيص للمخاطب كالتعيين فإذا وصفت النكرة قربت المخبر إلى ذهـن المخاطب أما إذا كانت النكرة غير مخصصة فهي عام ـة شائعة تشمل كل فـرد من الأفـراد وفي هـذه الحالة فـإن الإخبار عـن هذا النوع من الكلمات لا يحقق فائدة للمخاطب «وهذا ما دفع النحاة إلى القول بأن الجملة بعد النكرة صفة لها تعين على تخصيصها والقرب بها من التعريف، ولم يجعلوها حالا لأن المجهول لا حال له »[2.]

التنكير: النكرة عند أهل اللغة اسم يدل على مسمى شائع كلفظ رجل فـإنه موضوع لكل حيوان ناطق ذكر بالغ، إلا أنه كثير ما يخرج تنكير الاسم عن هذا المعنى الأصلي ليفيد معاني أخرى يعين عليها السياق، وتتآزر معه فتكسب المعنى قوة وثراء، ومن أبرز هذه المعاني التعظيم كقوله تعالى ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ [البقرة : 179]، فجاءت كلمة حياة نكرة والمعنى و لكم في القصاص من القاتل حياة عظيمة، ذلك أن القاتل أو من تسول له نفسه الاعتداء على الآخرين وسفك دمائهم إذا ما أيقن أنه سيؤخذ بجريمته، وتزهق روحه كما أزهق روحا بريئة سيرتدع عن جريمته، وبذلك تسلم حياة من كان يفكر في قتله، وتسلم حياته هو أيضا من القتل عقوبة.[3] وقد يفيد التنكير معنى التقليل كما في قوله تعالى ﴿وَعَدَ اللّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللّهِ أَكْبَرُ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ [التوبة :72] ،فقد جاء قوله (ورضوان) منكرا. لأن المراد شيء يسير من رضوانه تعالى أكبر من كل نعيم، لأن رضاه هو سبب كل فوز وسعادة (4)

---

(1) سيبويه ، الكتاب، 1 /329 .

(2) تمام حسان، اجتهادات لغوية ، ص69 .

(3) ينظر، شفيع السيد، النظم وبناء الأسلوب، ص 195

(4) المرجع نفسه ، ص 199

المبحث الثالث: أحوال الجملة.

1 الجملة والكلام:

يبرز أمام الباحث في الجملة العربية مصطلحان متداخلان يتفقان أحيانا عند بعض النحاة في مفهومهما، ويختلفان عند آخرين وهما الجملة والكلام، فقد ظهر مفهوم الجملة والكلام منذ وقت مبكر حيث نجد سيبويه قد تحدث عن مفهوم الكلام إلا أنه لم يتحدث عن مصطلح الجملة وإنما أشار إليها في باب الإسناد ، إذ نجده يقول: « هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يستغني واحد منهما عن الأخر، ولا يجد المتكلم منه بدا »[1].كما تحدث سيبويه عن معيار حسن السكوت للإشارة إلى تمام الفائدة من الكلام المتحقق الذي ورد في أكثر النصوص بوصفه أصغر بنية تمتلك معنى تاما، ويعكس هذا المصطلح تكامل المحتوى الدلالي للجملة لدى المخاطب من وجهة نظر المتكلم[2].

ولعل أول من استعمل مصطلح الجملة نجد المبرد في كتابه المقتضب حيث نجده يقول في باب الفاعل: «وإنما كان الفاعل رفع لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر، إذا قلت: قام زيد فهو بمنزلة قولك القائم زيد » [3].إذ كون وجود عناصر الإسناد شرطا في تمام الجملة واكتمال معناها.

ومن الذين سووا بين الكلام والجملة وجعلهما مترادفين يحملان معنى واحدا نجد ابن جني إذ يرى أن كلا منهما يحمل معنى مفيدا إذ نجده يقول: «أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويون الجمل نحو:زيد أخوك ، وقام محمد، وضرب سعيد، (. ....) فكل لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو

---

(1) سيبويه، االكتاب، 23/1.

(2) حسن عبد الغني جواد الأسدي، مفهوم الجملة عند سيبويه، ص 221.

(3) المبرد، المقتضب، 8/1 .

الكلام »[1] _ وعلى هذا المبدأ نجد الزمخشري يؤيد رأي ابن جني في تحقيق شرط الإفادة في الجملة والكلام، إذ نجده يقول في هذا الشأن: «الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يأتي إلا في اسمين كقولك: زيد أخوك، أو فعل واسم نحو قولك: ضرب زيد (. ...) وتسمى الجملة »([2]).

نلاحظ في كلام الزمخشري أن شرط الإسناد الإفادة، فإذا تحقق هذا الشرط اعتبر الإسناد كلاما مفيدا، ولعل ما فطن إليه علماؤنا العرب هو ما تكلم عنه تشومسكي حينما رأى أن العبارات والتراكيب إذا لم تحمل دلالات لم تعد صالحة للإفادة ، واعتبرت هذه الأنواع من التراكيب هي تراكيب فوضوية لا تفيد معنا.

إلا أن الذي عليه جمهور النحاة أن الكلام والجملة مختلفان، فـإن شرط الكلام الإفادة، ولا يشترط في الجملة أن تكون مفيدة وإنما يشترط فيها إسناد سواء أفاد أم لم يفد، فهي أعم من الكلام، إذ كل كلام مفيد وليست كل جملة مفيدة، يقول الجرجاني في كتابه التعريفات حول تعريف الجملة بأنها: «عبارة عن مركب من كلمتين أسندت أحداهما إلى الأخرى سواء أفاد كقولك: زيد قائم، أم لم يفد كقولك: إن يكرهني، فـإنه جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه، فتكون أعم من الكلام مطلقا »[3].إذ جعل الجرجاني بقوله هذا أن الكلام مخصوص ومقيد بعنصر الإفادة، فإن لم يكن تاما يفيد السامع من تركيبته الكلية معنى تاما فلا يعتبر كلاما إنما هو قبيل الجمل أو ما دون الجملة وبذلك فإن الكلام حسبه هو اكتمال طرفي الإسناد ، يقول ابن هشام: «وبهذا يظهر لك أن هما ليس ردفين كما يتوهم كثيرا من الناس (. ...) والصواب أنها اعم منه إذ شرط الإفادة

(1) ابن جني ،الخصائص ، 7/1

(2) الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص32

(3) الجرجاني (محمد بن علي) ، التعريفات ،دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1990 ، ص78 .

بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط ، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدا فليس بكلام »[1]

وفي إطار خصوصية الكلام وعمومية الجملة نجد عبد القاهر الجرجاني يؤيد رأي ابن هشام، حيث رأى أن الجملة إذا لم تفد لا يمكن عدها من قبيل الكلام ، يقول في تلازم جملة الشرط وجملة الجواب: « إعلم أن سبيل الجملتين في هذا وجعلهما بمجموعهما بمنزلة الجملة الواحدة سبيل الجزأين، نعقد منهما، الجملة التي تجعل المجموع خبرا أو صفة، فإنك لا تقول:أن تضرب من دون أضرب (. ..)لأن المعنى الذي وضع عليه اقتضى جملتين إحداهما بصاحبتها، وهو شرط وجزاء، ومعلوم أن الشرط من دون الجزاء والجزاء من دون الشرط لا يفيد »[2]. أما لو انتقلنا إلى المحدثين نجد عبد السلام هارون يرى أن الجملة هي «القول المركب أفاد أم لم يفد قصد لذاته أم لم يقصد، سواء كانت مركبة من فعل وفاعل أم من مبتدأ وخبر،أم مما نزل منزلتهما كالفعل ونائب الفاعل، والوصف وفاعله الظاهر(. ..) فالكلام أعم من جهة التركيب أخص من جهة الإفادة» [3] أما عبد الرحمان أيوب يرى أن النحاة لم يقصدوا بالكلام النماذج التركيبية للجمل، بل الأمثلة الواقعية لها،فهي وحدها التي تدل على معان تفيد فائدة تامة،فمن المسلم بـه أن النموذج اسم مسند إليه +اسم مسند لا يفيد فائدة لغوية كما تفيد عبارة محمد قائم التي هي تطبيق لهذا النموذج [4] فلعل عبد الرحمان أيوب في قوله هذا أراد أن يشير إلى أن الفائدة لا ترتبط في تحديد واكتمال عناصر الإسناد ،إنما هي موجودة بالفعل فيما يحمله الإسناد من معنى مجمل- أي مما يحمله من معنى المسند إليه إضافة إلى معنى المسند ولربما إشارة عبد الرحمان أيوب

(1) ابن هشام(جمال الدين الأنصاري)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت، ط1، 1999 19/2

(2) ينظر، عبد السلام هارون،الأساليب الإنشائية في النحو العربي، ص25

(3) المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

(4) محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص20 .

إلى هذه الالتفاتة هو ما تحدث عنه أنصار التداولية حينما تحدثوا عن المحتوى القضوي للجملة وهو مجموع دلالاتها مضمومة إذ تختلف دلالات الجملة باختلاف محتواها القضوي

أما إبراهيم أنيس فإنه يعرف الجملة بقوله:« إن الجملة في أقصر صورها هي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه، سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر نلاحظ من قول إبراهيم أنيس أنه لا فرق بين الجملة والكلام وإن كانت الجملة تتكون من كلمة واحدة وهو بذلك يجمع بين معياري الشكل والمضمون، حيث يرى أن فكرة الإسناد ليست لازمة لتركيب جملة صحيحة»[1]

وهذا الرأي الذي طرحه إبراهيم أنيس هو ما تحدث عنه مهدي المخزومي، فالجملة حسبه ليس لازما أن تحتوي العناصر المطلوبة كلها، فقد تخلو الجملة من أحد عناصر الإسناد لأن المتكلم لم يعنى بالذكر، أو لأن الكلام لا يهدف إلى الإشارة إليه([2]) ومن ثم فإنه لا يشترط حسب مهدي المخزومي توفر عناصر الإسناد لإنشاء جملة تامة وكافية بإيصال فكرة ما للمخاطب.

إن الشيء الذي يميز الكلام كما رأينا هو الفائدة أو المعلومة التي ينقلها.

والتي تشترك كل العناصر المكونة للعبارة في تحقيقها، على حين يوحي مصطلح الجملة بمنهج أكثر شكلية يأخذ طبيعة هذه العناصر وعلاقتها البنيوية في الاعتبار، هذا هو السبب في أن من الممكن الحديث عن الجملة الاسمية أو الفعلية، على حين لم يستعمل إي نحوي – بحسب ما نعلم – مصطلح الكلام الاسمي أو الكلام الفعلي،

---

(1) المرجع السابق ، ص21 .

(2) ينظر، مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص33.

فالجملة سواء أكانت مستقلة أم غير مستقلة، هي الوحدة الكبرى التي تعمل فيها آلية التحليل النحوي الأساسية التي أنشاها التراث العربي([1])

حيث يذكر لنا محمد حماسة حول توفيق النحاة بعامة في استعمالهم لمصطلح الكلام، إذ نجده يقول: «والذي يبدو لي أن استخدام النحاة لمصطلح الكلام فيه توفيق كبير، وذلك أن الكلام يقصد به النشاط الحي، والتنفيذ الواقعي للنظام اللغوي المخزون في ذهن الجماعة اللغوية، فكأنهم أرادوا أن يقولوا:إن التقعيد لا يكون إلا للمنطوق الفعلي الذي يؤدي فائدة يحسن السكوت عليها »([2]).

الإفادة في الظواهر الإسنادية:

الجملة الاسمية: إن تحديد معيار اسمية الجملة وفعليتها كان مدار اهتمام النحاة حيث وجدوا أن المتكلم أحيانا يتكلم بالجملة الاسمية وأحيانا أخرى يلجأ للحديث بالجملة الفعلية، ولعل ما دفعهم إلى الاهتمام بهذا الجانب هو اهتمامهم بمقام الخطاب ومقاصد المتكلم وأحوال المخاطب، حيث وجدوا أن المتكلم يقدم ما له عناية به ويحذف من الكلام ما يستغنى عن ذكره لعلم المخاطب به.

فالجملة الاسمية حسب النحاة هي ما تفيد الثبوت، والجملة الفعلية هي ما تفيد التجدد والتغير، ولهذا نجد عبد القاهر الجرجاني يفصل لنا الفرق المعنوي بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية قائلا: «إن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئا بعد شيء. وأما الفعل فموضوعه على أنه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئا بعد شيء، فإذا قلت: زيد منطلق ، فقد أثبت الانطلاق فعلا له من غير أن تجعله يتجدد ويحدث منه شيئا فشيئا، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك: زيد طويل، وعمرو قصير، فكما لا يقصد هنا إلى أن تجعل الطول والقصر

(1) ينظر، بوهاس، جيوم كولوغلي، التراث اللغوي العربي، ص (94،95).

(2) محمد سالم صالح، الدلالة والتقعيد النحوي، ص(139،140).

يتجدد ويحدث بل توجبهما وتثبتهما فقط، وتقضي بوجودهما على الإطلاق كذلك لا تتعرض في قولك: زيد ها هو ذا ينطلق، فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءا فجزءا، وجعلته يزاوله ويزجيه » ([1]). يوضح لنا نص عبد القاهر الجرجاني إلى أن دلالة الجملة الاسمية عكس دلالة الجملة الفعلية إذ يحس المخاطب أثناء سماعه للإسناد الاسمي أن المسند يتصف بالمسند إليه اتصافا ثابتا، فيستقر في ذهنه ثبوتا للحدث المخبر عنه، أما أثناء سماعه للإسناد الفعلي، فهناك دلالة على أن المسند يتعلق بالمسند إليه على وجه الحدوث والتجدد([2]).

فيرى السكاكي أن أصل الاسم صفة أو غير صفة يحمل الدلالة على الثبوت، أو كونه فعلا كنحو: زيد علم، فيستفاد التجدد، أو ظرفا كنحو: زيد في الدار فيورث احتمال الثبوت والتجدد بحسب التقديرين ([3]).

تقديم الخبر: يتركز الانتباه على الخبر المقدم، فهو بالتالي موطن الإعلامية الأكثر جذبا للانتباه، يقول السكاكي في هذا: «أن تكون العناية بتقدمه والاهتمام بشأنه لكونه في نفسه نصب عينيك، وأن التفات الخاطر إليه في تزايد، كما تجدك إذ قال أحد: عرفت شركاء الله، يقف شعرك فزعا وتقول: لله شركاء ؟ وعليه قوله تعالى﴿ وَجَعَلُواْ لِلّهِ شُرَكَاء﴾ [الأنعام: 100] ([4]).

يمكن القول إذن أن الجملة الاسمية تتجلى فيها الإعلامية عندما يتقدم الخبر عن المبتدأ، لأنها تمثل العدول عن الأصل، وأن الجملة الاسمية المبتدئة بالاسم فهي تمثل « الأصل »، ولذلك لا تحقق مستوى الإعلامية التي يحققها إجراء تقديم الخبر على

---

(1) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص(123،124).

(2) ينظر، بان الخفاجي، مراعاة المخاطب في النحو العربي، ص 177.

(3) السكاكي، مفتاح العلوم ، ص(307،308).

(4) المصدر نفسه، ص (342،343)

مبتدئه[1] ،حيث لاحظ عبد القاهر الجرجاني أن تقديم أي عنصر في التركيب لابد له من فائدة خاصة تختلف عن تركيب آخر، وذلك أن الفائدة قيد للترتيب إذ نجده يقول: «إعلم أن من الخطأ أن يقسم الأمر في تقديم الشيء أو تأخيره قسميين، فيجعل مفيدا في بعض الكلام، وغير مفيد في بعض وأن تعلل تارة بالعناية، وأخرى بأنه توسعة على الشاعر أو الكاتب (. ..) ذلك أن من البعيد أن يكون في جملة النظم ما يدل تارة، ولا يدل أخرى، فمتى ثبت في تقديم المفعول مثلا على الفاعل في كثير من الكلام أنه قيد اختص بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التأخير، فقد وجب أن تكون تلك قضية في كل شيء وكل حال »[2].

فتقديم الخبر على المبتدأ يؤدي إلى أن ينحصر فكر المخاطب بخبر واحد من دون أن يتشتت في توقعات متعددة، وعناية المخاطب بالخبر جعل المتكلم يقدمه على المبتدأ لينصرف ذهن المخاطب إليه ويلفت انتباهه من أول وهلة قبل أن يسنده إلى مسند معين [3]. ففي جملة «زيد قائم » فليس فيه إخبار إلا بأن زيد قائم، أما إذا أخبرنا الخبر في قولنا: قائم زيد فإنك تفيد بتقديمه بأنه مختص بهذه الصفة دون غيره.

فتقديم الخبر مثلا يفيد التخصيص فإنه يفيد أغراضا أخرى تطرق إليها البلاغيون كالافتخار نحو:«تميمي أنا »،والتفاؤل أو التشاؤم نحو:«ناجح زيد ومقتول إبراهيم . ..»الخ.

حذف الخبر: لقد نال موضوع الحذف في الدراسات النحوية والبلاغية عناية هامة لما له من أثر في قوة التأثير وجمال الأسلوب، يقول عبد القاهر الجرجاني في

---

(1) ينظر ، حنان اسماعيل عمايرة ، التراكيب الإعلامية في اللغة العربية ، ص 98.

(2) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 88.

(3) بان الخفاجي، مراعاة المخاطب في النحو العربي، ص 18.

الحذف: «هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبن. ..»([1]).

يشير لنا قول عبد القاهر الجرجاني إلى فائدة الحذف إذ قد يستغني المتكلم عن الذكر اختصارا وإيجازا حينما يكون الكلام واف محقق الفائدة، إذ يجوز حذف ما هو معلوم لدى السامع، وفي هذا يقول ابن يعيش: «وقد حذف الخبر أيضا كما حذف المبتدأ، وأكثر ذلك في الجوابات، يقول القائل من عندك فتقول: زيد والمعنى زيد عندي، إلا أنك تركته للعلم به، إذ السؤال إنما كان عنه »([2]).

وقد يحذف الخبر وتحل محله صفة المبتدأ لأن الفائدة تتم بها، فتقول: أن زيدا الظريف منطلق، فإن لم يذكر «المنطلق » صار «الظريف » في موضع الخبر.

حذف المبتدأ: إن المبتدأ يذكر لينبه السامع ويدفعه إلى التعرف إلى ما يلي وهو «الخبر».

وقد ذكر ذلك النحويون العرب بجلاء، فقالوا: فالابتداء نحو قولك: زيد، فإذا ذكرته فإنما تذكره للسامع ليتوقع ما تخبره به عنه فإذا قلت : منطلق أو ما أشبهه صح معنى الكلام، وكانت الفائدة للسامع في الخبر ([3]).

فعنوان الجملة ممثلا في بدايتها يمثل إفادة للسامع بذكر المعرفة التي تنتظر حصول إخبار عنها،إلا أن المتكلم مثلما يستغني عن ذكر الخبر ويحذفه من الكلام، فإنه يحذف المبتدأ،إذا دعت الحاجة إلى ذلك، وفي ذلك يرى محمد الشاوش ، وقد

---

(1) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 106.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، 94/1 .

(3) المبرد، المقتضب، 126/4 .

عرض الباحث إلى حذف المبتدأ منطلقا من كتاب «سيبويه » و بين أن المتكلم يعمد إلى إضمار المبتدأ عند توفر دليل شهادة الحال بما تدركه إحدى الحواس الخمس فقولك: «عبد الله وربي » تحذف فيه اسم الإشارة «هذا »، أو الناسخ الحرفي واسمه (إنه) وذلك عند مشاهدتك شخصا تحمل عنه صورة ذهنية تحصل بالرؤية، وتلك الصورة تصبح آية ودليلا، والقول ذاته «عبد الله وربي » يصح أن يكون مثالا لسائر الحواس: كالصورة الذهنية الحاصلة بالسمع، إذ تسمع صوت الرجل وترسخ نبراته في ذهنك، مما يجعل الصوت دليلا على صاحبه فتنطق بالقول «عبد الله وربي »...فالمألوف مما تدركه حواسنا يصبح عهدا عرفيا بانتقاله إلى مجال الذهن ([1]).

فيتضح من ذلك أن المخاطب يستدل على الحذف ب:

1/القرائن الموجودة في النص التي توحي بالمحذوف.

2/حضوره في أثناء الموقف الخطابي، واطلاعه على مجريات الأحداث فما يفهمه بحواسه تغني عن التلفظ بالمحذوف ([2]).

للإخبار بالزمان عن المادة قيود: وهذا هو المعنى الذي عبر عنه ابن مالك في قوله: ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة وان يفد فأخبرا.

ذلك بأن كلا من الخبر والحال والنعت وصف لصاحبه في المعنى، وأن الأصل في كل منها أن تأتي بصيغة الوصفية « إي بصيغة اسم الفاعل أو المفعول أو الصفة المشبهة. ..الخ »(3) وإذا كان المبتدأ يتطلب وصفا من حيث اللفظ والمعنى كما ذكرنا فإن الزمان لا يحقق هذا المطلب للمبتدأ الحسي، ولذلك لم تكن جملة زيد اليوم مفيدة كإفادة زيد عندك، لأن عند ظرف مكان، والمكان حسي ينبئ عن علاقة حسية، ومن ثم

(1) صابر الحباشة، مغامرة المعنى من النحو إلى التداولية، ص 89

(2) بان الخفاجي، مراعاة المخاطب في النحو العربي، ص(183،184)

(3) ابن الناظم ، شرح ألفية ابن مالك ، ص 79

تكون جملة « زيدك عندك » في قوة قولك: « زيد مجاور لك »، أما الزمان فهو وعاء الأحداث وليس كالمكان وعاء للأجسام، ومن ثم رأينا أن الزمان يصلح أن يكون خبرا للمصدر كما في قولك:«الامتحان غدا » لأن المصدر اسم الحدث، وهذه النقطة بالذات هي مناط الإفادة التي تتحقق أحيانا في الإخبار بالزمان عن الجثة ([1]) ومن محط الإفادة في الجملة الاسمية عدم جواز الابتداء بالنكرة،لأن في ذلك عدم الفائدة للمخاطب،وفي ذلك يقول المبرد: « ألا ترى أنك لو قلت: رجل قائم،أو رجل ظريف لم تفد السامع شيئا، لأن هذا لا يستنكر أن يكون مثله كثيرا » ومن هذا فإن النكرة مجهولة والحكم على المجهول لا يفيد.

الجملة الفعلية:

مثلما حقق عنصرا الإسناد «المبتدأ والخبر » كفاية في التواصل اللغوي المتحقق في مبدأ الإفادة كونهما يشكلان جملة مستقلة بذاتها يحسن السكوت عندها. فكذلك الحال مع الفعل والفاعل. إذ لا وجود لأحدهما إلا بوجود الأخر، وتبدو الإفادة الناشئة عن تلازم ركني الجملة في قول سيبويه «ألا ترى أن الفعل لا بد له من الاسم، وإلا لم يكن كلاما »([2]).

ويؤكد هذا التلازم فيقول: « ولا بد من هذا، لأنه لا يخلو الفعل من مضمر أو مظهر مرفوع من الأسماء »([3]) فهو تلازم يؤدي إلى أن تكون الجملة مفيدة، ولذلك نجده يشير إلى أن الوصف العامل عمل الفعل يحتاج إلى الاسم أيضا، كما احتاج الفعل إلى الاسم، وذلك في نحو قولك: هذا رجل ضارب زيدا، لأن الصفة تجري في معنى «يفعل»، فلا يتكلم بها إلا مع الاسم كما أن الفعل لا يتكلم به إلا ومعه اسم.

---

(1) تمام حسان، اجتهادات لغوية، ص71، 72 ، وينظر، المبرد،المقتضب،132/4.

(2) سيبويه، الكتاب، 80/1

(3) المصدر نفسه، 21/1.

فالنحاة كانوا وراء العلل الداعية إلى رفع الفاعل ونصب المفعول ورفع المبتدأ والخبر، إذ يرى المبرد في شأن الفاعل أن «الفاعل رفع لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت وتجب بها الفائدة »([1]).

فنرى في قول كل من سيبويه والمبرد ومن جاء بعدهما أن فائدة الفعل لا تكون حاضرة إلا بوجود فاعل قام بهذا الفعل، فلا يمكن وجود عنصر دون وجود الآخر،

ومثلما لا حظنا في الجملة الاسمية بأنها تتعرض لبعض الخصائص الطارئة على أجزائها كالحذف والتقديم والتأخير مما يجعل التركيب مقيد بإفادة ما، فإن الجملة الفعلية تقف أمام هذه الخواص النحوية لإنتاج معاني مختلفة يفيدها السياق المقامي إذ يلجأ المتكلم إلى تقديم المفعول به أو حذفه أو إضمار الفعل لدلالة مصدره عليه أو غير ذلك من المسائل المتعلقة بالجملة الفعلية، ولا يكون ذلك إلا لمقصد أراده المتكلم، من أجل الوصول إلى هدف أراد نقله إلى غيره.

فمن مواطن الإفادة المتحققة في الجملة الفعلية، تقديم المفعول به عن الفاعل، سواء من حيث الوجوب أو من حيث الجواز، يقول عبد القاهر الجرجاني في هذا الباب –أعني باب التقديم والتأخير –:«هو باب كثير الفوائد جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتر لك عن بديعه، ويفضي بك إلى لطيفه، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قدم فيه شيء وحول اللفظ عن مكان إلى مكان »([2]).

ويدلل سيبويه على فائدة التقديم في المفعول إذ نجده يقول: «فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيدا عبد الله لأنك إنما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وان

(1) المبرد، المقتضب، 8/1.

(2) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص85.

كان مؤخرا في اللفظ، فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدما وهو عربي جيد كثير، كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، و إن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم »([1]).

ولعل من مواطن الاهتمام بالمخاطب أن أبقوا الرتبة في تقديم الفاعل وتأخير المفعول إذا كانت العلامة مقدرة، ففي قولنا: «ضرب عيسى موسى » لم نعلم الفاعل من المفعول، لو لم تكن هناك قاعدة تؤمن لنا اللبس.

وبذلك تتضح مراعاة السامع كونها أساسا في تقديم المفعول أو تأخيره، فاهتمام المخاطب بتقديم المفعول إنما وضع لإبلاغ السامع غاية في نفس المتكلم من وراء تقديم المفعول أو تأخيره، وعدم اللبس على السامع بين الفاعل والمفعول كان أساسا آخر في تقديم المفعول أو تأخيره ([2]).

أما حذف المفعول من الكلام فذلك يقتضي الإشارة أولا إلى أن ذلك الحذف لا يكون إلا إذا كان الفعل متعديا، يقول عبد القاهر الجرجاني مشيدا بهذا النوع من الحذف وبأثره الجلي في تماسك الكلام وترابط الجمل: «نوع منه أن تذكر ذلك الفعل وفي نفسك له مفعول مخصص، قد علم مكانه، وإما لجري ذكره أو دليل الحال عليه »([3]).

وفي الآية الكريمة ﴿ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيراً وَالذَّاكِرَاتِ ﴾ [الأحزاب: 95]، يرى المبرد أن المفعول به حذف لعلم المخاطبين أن الذاكرات متعديات في المعنى، وكذلك الحافظات، لأن المعنى، ولحافظاتها ، والذاكراته(4).

---

(1) سيبويه، الكتاب، 34/1.

(2) بان الخفاجي، مراعاة المخاطب في النحو العربي، ص 201 .

(3) إبراهيم خليل، في اللسانيات ونحو النص، ص 234.

(4) المبرد ، المقتضب ، 72/4

ومن لطائف هذا الباب وروائعه ما جاء في قوله تعالى﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَاء مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاء وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ [القصص،23].

يقول عبد القاهر الجرجاني تعليقا على مواطن الحذف في الآيات الكريمة: «وليس لنتائج هذا الحذف –أعني حذف المفعول به – نهاية فإنه طريق إلى ضروب من الصفة والى لطائف لا تحصى »([1]).فما أبدع حذف المفعول في (يسقون) وفي (تذودان) وفي (لا نسقي)، وفي (حتى يصدر الرعاء)، وما أجمل إطلاق الفعل ليتبين السامع أو القارئ ذلك المفعول، على أن ذكره لو ذكر – في غير كلام الله – لن يكون إلا لغو لا فائدة فيه.

ومن المسائل المتعلقة بحمل الفائدة لدى المخاطب نجد مسألة إضمار الفعل إذ يرى مهدي المخزومي أن إضمار الفعل ظاهرة ملحوظة في العربية، ففي كثير من التعبيرات يضمر لفظ الفعل، ولا يراد إلى ذكره، ولا تكون بالمتكلم أو السامع حاجة إلى تقديره، لأنه من الوضوح في درجة لو ذكر معها لكان الكلام حشوا لا جدوى منه([2]).

لذلك فقد رأى أن ما يكتنف الخطاب يشير إلى إضمار الفعل، إذ تقول لمن تراه يسدد سهما ، القرطاس، فكأنك تقول له: ارم القرطاس، ولا تجد فرصة لنقول له ارم، لأن السهم يوشك أن ينطلق من قوسه، ولا وقتا يسمح لك بالتصريح بلفظ الفعل. (...) وكذلك إذا قلت له مكانك مثلا، لا ترى لزاما أن تظهر فعلا كأن تقول له اثبت مكانك مثلا: لأن تهيؤ المخاطب للتحرك وما يحيط به ما يدل على الفعل ويشير إليه([3]).

---

(1) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 111.

(2) مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد و توجيه ص(207،208)

(3) ينظر ، المرجع نفسه ، ص 108 .

ومن هنا يتضح لنا أن القرائن الحالية والمقامة هي التي ساعدت المتكلم في حذف هذا الجزء من البناء اللغوي، والاستغناء عنه بتلك القرائن، فكلام النحويين يوحي بأن المخاطب استعان بوسائل أخرى، غير ذكر المفعول، ولربما كان ذكر ما يعرفه المخاطب إطالة لا طائلة منها، وأصبحت لغوا لا تحقق فائدة مرجو ة منها. ما دامت الفكرة تتضح بما ذكر ويستغني عن ما لم يذكر بمعرفة المخاطب.

المبحث الرابـــع : مكملات الجملة:

أولا : (الصفة)

إن من فوائد التوابع التوضيح والإبانة، إذ يعمد المتكلم إلى ذكر التابع كي يقرب فكرته إلى السامع ويزيل الشكوك عليه.

فالمتكلم حينما يـذكر اسما ما نكرة كـان أم معرفة، ويشعر أن هذا الاسم يطلق على أكثر من واحد فإن هذا يؤدي إلى أن يتجه ذهـن المخاطب إلى كل ما يطلق عليه ذلك الاسم دون تحديد، وذلك نحو: زيد إذا كان المخاطب يعهد أكثر من شخص يسمى ب«زيد». وهذا خلاف الغاية المنشودة مـن استعمال النصوص اللغوية التي تعد وسيلة للإفصاح والإبانة والتوضيح،عما فـي نفس المتكلم، لـهذا يعمد المتكلم إلى حصر هذه الأسماء وتخصيصها، من خلال صفات اشتهرت بها، وهذه الصفات من شأنها أن تعين هذه الأسماء، وتميزها عن غيرها، وبذلك يرفع اللبس الذي قد يقع في نفسه(1).

فتبـاين الأغـراض التي تجيء مـن أجلـه الصفـة فـي الكـلام كان الواعـز لوضع النحويـين أحكـاما متنـوعة تـراعي الحال ـة التـي تؤتـى بـها، ومـا كـان ذلك إلا لأنـهم شعروا أن المخاطب الملق ـاة إليـه البنـى التعبيرية يكون علـى أحـوال متباينة، وكـل حالـة مـن تلك الأحـوال تتطلب نـوعا مـن البنـى تختلف عـن النـوع الأخـر، مراعين فـي ذلك إدراكـه ومعرفته، وما يكـون فـي ذهنـه مـن تصورات عـن تلك الأسمـاء والألـفاظ

---

(1) ينظر ، بان الخفاجي ، مراعاة المخاطب في النحو العربي ، ص 144

المذكورة([1]).فيرى سيبويه أن الصفة أتت لتوضيح شيء قبلها وتفيد به السامع، أي أنها تفيدنا شيئا يتصف به الموصوف لا بهدف المبالغة فيه إذ نجده يقول: « ومن الصفة أنت الرجل كل الرجل، ومررت بالرجل كل الرجل. فإن قلت: هذا عبد الله كل الرجل. أو هذا أخوك كل الرجل، فليس في الحسن كالألف واللام، لأنك إنما أردت بهذا الكلام هذا الرجل المبالغ في الكمال، ولم ترد أن تجعل كل الرجل شيئا تعرف به ما قبله وتبينه للمخاطب كقولك: هذا زيد. فإذا خفت أن يكون لم يعرف قلت: الطويل ولكنك بنيت هذا على شيء قد أثبت معرفته، ثم أخبرت أنه مستكمل الخصال »([2]).

وهذا ما دفع النحاة إلى أن يكون المنعوت اخص من النعت ذلك أن النعت والمنعوت جزءان مترابطان يكملان بعضهما البعض، يقول سيبويه: «وإنما منع هذا أن يكون صفة للطويل والرجل أن المخبر أراد أن يقرب به شيئا ويشير إليه لتعرفه بقلبك وبعينك، دون سائر الأشياء، وإذا قال: الطويل فإنما يريد أن يعرفك شيئا بقلبك ولا يريد أن يعرفكه بعينك، فلذلك صار هذا ينعت بالطويل ولا ينعت الطويل بهذا، لأنه صار أخص من الطويل حين أراد أن يعرفه شيئا بمعرفة العين ومعرفة القلب، وإذا قال الطويل فإنما عرفه شيئا بقلبه دون عينه، فصار ما اجتمع فيه شيئان أخص»([3]).

فالمتكلم يذكر الاسم الذي يدركه المخاطب بقلبه وعينه الذي عهده في نفسه وعرفه و تخصص لديه،فمن عرفه استغنى المتكلم عن وصف ه، وإن اشتبه لديه بغيره والتبس عليه وصفه بوصف يعهده المخاطب أيضا يكون للاسم

(1) المرجع السابق، ص 145.
(2) سيبويه، الكتاب 12/2.
(3) المصدر نفسه ، 7/2.

الموصوف،ولا يكون لغيره، فيكون ذلك الوصف الفارق بين الاسم الموصوف ومن يشبهه في اسمه المذكور وماهيته ([1])

وهذا ما عبر عنه ابن الوراق بقوله: «واعلم أن حق النعت أن يكون تعريفه أنقص من تعريف المنعوت،ولا يجوز أن تنعت الاسم بالأخص وإنما وجب أن يذكر له أخص الأسماء التي يعرفها المخاطب في الشخص حتى يستغني بها عن التطويل بالنعت،وإذا ذكر أخصها لم يخل المخاطب من أن يعرفه أو لا يعرفه فإن عرفه لم يحتج إلى زيادة بيان و إن أشكل علية بين بأخص صفة فيه حتى يعرفه المخاطب إذ كان اجتماع الأوصاف في شخص واحد لا يكاد يشاركه فيها إلا ليبين فله ذا تعرف بكثرة الوصف »([2]).

ويفهم من كلامه أن العامل الاقتصادي في توفير الكلام مؤثر في صياغة المعاني في الصياغات الجملية المختلفة إذ تنتفي الحاجة إلى ذكر المزيد من المعاني الموضحة إذا اكتملت الصورة في ذهن المخاطب حينما يذكر له نعتا مخصصا جامعا يحقق المراد ويؤدي وضيفة إعلام المخاطب([3]).

وللنحاة موقف في وصف النكرة و المعرفة إذ يرون أن كل وصف منهما يحمل فائدة لدى السامع لا نجدها في الأخرى، يقول الجرجاني في وصف النكرة:«فإذا قلت: رجل جاءني لم يصلح حتى تريد أن تعلمه أن الذي جاءك رجل لا امرأة ، ويكون كلامك مع من قد عرف أن قد أتاك آتي (...) وكذلك إن قلت: رجل طويل جاءني: لم يستقم حتى يكون السامع قد ضن أنه أتاك قصير أو نزلته منزلة من ضن ذلك »(4)

(1) بان الخفاجي، مراعاة المخاطب في النحو العربي، ص154.

(2) المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

(3) المرجع نفسه،الصفحة نفسها.

(4) عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 245

ويرى أبو القاسم السهلي أن قطع الصفة عن الموصوف يحمل فائدة إذ أن تكرار النعوت شرطا في جواز القطع من الأول (. ..) فالاسم إذا كان معروفا عند المخاطب،ولم يقصد تمييزه من غيره، لم يكن النعت حينئذ من تمامه، وإنما يقصد به مدح أو ذم، وذلك ما وضحه سيبويه حسب السهيل في قوله«الحمد لله رب العالمين».وأما إذا كان المنعوت غير متميز إلا بنعته، فلا بد حينئذ أن يكون تابعا للمنعوت ثم يكون تكرار النعوت شرطا في جواز القطع، وفائدة القطع من الأول أنهم أرادوا تحديد مدح أو ذم غير المذكور في أول الكلام لأن تجدد لفظ غير الأول دليل على تجدد المعنى،وكلما كثرت المعاني و تجدد المدح كان أبلغ([1]).

ثانيا :البدل

يختص البدل بفائدة تتمثل في أن الكاتب أو المتكلم تواتيه أثناء إنشاءه للتراكيب رغبة في التوقف عند اسم أو جملة فيرى أن إتيانه بأحدهما لم يفي بالغرض المطلوب،ويشعر بأن هناك حاجة إلى المزيد من التفصيل حول هذا الاسم أو تلك الجملة و لكن إلى مزيد من التنويه و الإبراز لشأن ما ذكره وللتوصل إلى ذلك يستخدم البدل يقول الزمخشري في فائدة البدل: «وهو الذي يعتمد بالحديث.وإنما يذكر الأول لنحو من التوطئة و يفاد بمجموعهما فضل تأكيد وتبيين لا يكون في الإفراد»([2]).

ويتجلى معنى البيان فيما سبق ذلك أنك إذا قلت: مررت بأخيك زيد، فإنما ذكرت زيدا للبيان لجواز أن يكون قد عرف أن له أخا ولا يعرف أنه زيد أو يعرف زيدا ولا يعلم أنه أخوه (. ..) فإذا ذكرت أحد الاسمين خفت أن يكون ذلك الاسم مشتهرا عند المخاطب، أو أن يكون عارفا بزيد ولكنه لا يعلم أنه عبد الله، فتستعمل البدل للبيان وفرارا من ذلك اللبس. يقول المبرد في بدل البعض من الكل هو: « أن تبدل بعض

(1) السهيلي(أبو القاسم عبد الرحمان بن عبد الله) ، نتائج الفكر في النحو، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الرياض ، (د ت) ، ص237.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل،262/2.

الشيء منه، لتعلم ما قصدت له ، وتبينه للسامع وذلك قولهم:ضربت زيدا رأسه، أردت أن تبين موضع الضرب منه، فصار كقولك: ضربت رأس زيد »([1]).

ويرى رضي الدين الاستراباذي، أن الفائدة في بدل البعض و الاشتمال البيان بعد الإجمال، و التفسير بعد الإبهام،لما فيه من التأثير في النفس،وذلك أن المتكلم يحقق بعد التجوز و المسامحة بالأول تقول أكلت الرغيف ثلثه فتقصد بالرغيف ثلث الرغيف،ثم تبين ذلك بقولك:«ثلثه»

ويضرب لنا أبو القاسم السهيلي في بدل النكرة من المعرفة مثالا لقوله تعالى ﴿ لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ . نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾ [العلق :15،16] ،يقول: فإن قيل ما فائدة البدل من المعرفة وتبيينها بالنكرة،فإن كانت الفائدة في النكرة المنعوتة فلما ذكرت المعرفة؟وإن كانت الفائدة في المعرفة فما بال ذكر النكرة والتبيين بها؟

فالجواب أن تقول: الآية نزلت في رجل بعينه وهو أبو جهل، ثم تعلق حكمها بكل من اتصف بصفته، فلو اقتصر على الاسم المعرفة اختص الحكم به دون غيره،ولو اقتصر على الاسم النكرة لخرج عن هذا الوعيد الشديد من نزلت الآية بسببه وكذلك حكم المعرفة إذا أبدل منها النكرة أن تكون منعوتة، وإلا لم يقع بها فائدة، ولكانت بيان لما قبلها ([2]). فقد أشار عبد القاهر إلى الفائدة التي يحققها عطف البيان والذي اعتبره النحاة نوع من البدل وكيف يستفيد المخاطب من هذا العطف ممثلا في الكنية يقال: مررت بزيد أبي عبد الله. فالمخاطب يعرف أكثر من زيد، فكنى المتكلم زيد بأبي عبد الله، وهذه الكنية تخص زيدا معينا دون غيره،فمن خلال هذه الكنية عرف المخاطب زيدا المعني بالحديث،وكذلك إذا قلت مررت بأبي عبد الله زيد وكان السامع يعرف أكثر

(1) ينظر ، محمد سالم صالح ، الدلالة التقعيد النحوي ، ص 272 .
(2) السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص298.

من شخص واحد يكنى بأبي عبد الله زاد المتكلم اسم زيد لكي يوضح للمخاطب من عبد الله الذي مر به،فقال:زيد والسامع يعرف أن هناك شخص واحد يكنى بأبي عبد الله يعرف بزيد([1]).

فالبدل إذن تركيب يحمل ملامح من الإعلام، وإشارات القدماء من النحويين و البلاغيين السابقة تدل على تنبهه م للوظيفة التي يخدمها البدل وإن لم يجري تفصيل في ملاحظاتهم أما المحدثون فتكلموا عن الذيل، وعرفوه بأنه ما يؤخر موضعه «من الأسماء»إلى آخر الجملة وهو يأتي موضحا ومنوها ومفصلا، وعلى هذا فإن البدل أن جاء في نهاية الجملة فهو ذيل، وما الذيل توكيد لما جاء قبلها([2]).

ثالثا: الحال:

لقد وقف النحاة القدماء في تقعيدهم للدرس النحوي على بيان الوظيفة التي يؤديها كل جزء من أجزاء الجملة بل وتخطوا الجانب الوظيفي إلى بيان المعاني الدلالية لتلك الأجزاء وما تحمله من فائدة، حيث عرفوا الحال بأنه فضلة كقولنا:خرج محمد مسرعا.«والحق أن كون الحال فضلة عند النحويين مسألة نابعة من المراتب النحوية التي رسمها النحويون من دون النظر إلى المعنى، وإلا فإن المتكلم يحتاج إلى ذكر الحال مثلما يحتاج إلى ذكر غيره من أركان الجملة مما يعد عمدة»([3])

ومن النظرات المعنوية التي يستطيع أن يتلمسها الناظر إلى القواعد المرتبطة بموضوع الحال حديثهم عن المعنى الذي يعبر عنه الحال، وما يحمله من دلالات تبث إلى ذهن المخاطب، وبيانهم للغاية التي من أجلها يذكر المتكلم هذا النوع من الألفاظ في الكلام، وهذا ما أبانه الجرجاني في قوله: « جاءني زيد فيسبق إلى قلب المخاطب

(1) ينظر، بان الخفاجي، مراعاة المخاطب في النحو العربي، نقلا عن عبد القاهر الجرجاني،المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر ، دار الرشيد ، 1982، ص927 .

(2) ينظر، حنان إسماعيل عمايرة، التراكيب الإعلامية، ص(88، 89).

(3) بان الخفاجي، مراعاة المخاطب في النحو العربي، ص210.

جميع ما يحتمله المجيء من الأحوال، فإذا قلت: راكبا أو راجلا كشفت ذلك الإبهام ، وقصرت علم المخاطب على نوع مخصوص من جميع ما كان يضمنه »([1]).

وعلى هـذا الأساس يقول عبد القاهر الجرجاني فـي معنى الخبرية الذي يتضمنه الحال:«واعلـم أن الخبر ينقسم إلـى خبر هو جزء مـن الجملة لا تتم الفائدة دونه وخبـر ليس بجزء من الجملة ولكنه زيـادة فـي خبر آخر سابق له، فـالأول خبر كمنطلق في قولك: زيد منطلـق و الفعل كقولك خرج زيـد وكل واحد من هذين جزء من الجملة وهو الأصل في الفائدة و الثاني هو الحال كقولك جاءني زيد راكبا، وذاك أن الحال خبر حقيقي من حيث أنك تثبت به المعنى لذي الحال، كما تثبته بالخبر للمبتدأ وبالفعل للفاعل،ألا تراك قد أثبت الركوب في قولك: جاءني زيد راكبا لزيد إلا أن الفرق أنك جئت به لتزيد معنى في إخبارك عنه بالمجيء» ([2])

ومما يؤكد صحة هذا الفهم واتفاقه مع منهج سيبويه ما ذهب إليه من تسمية الحال خبرا ([3]) وتصريحه في مواضع أخرى بأن الحال خبر منصوب فقال:«هذا باب ما ينصب لأنه خبر للمعروف المبني على ما هو قبله من الأسماء المبهمة وذلك قولك: هذا عبد الله منطلقا.وهو زيد معروفا. » ([4]) وذلك قولك: هذا الرجل منطلق وهذا الرجل منطلق.».ولهذا أشار سيبويه أيضا إلى أن الحال هي صاحبها في المعنى تماما ك ما كان الخبر هو المبتدأ في المعنى.

وجعل ابن الوراق معرفة المخاطب ومدى الفائدة التي تتحقق له من هذه الحال أساسا في الحكم بوجوب تنكير الحال فقال:إنما وجب أن تكون الحال نكرة لأمرين: أحدهما أنها زائدة لا فائدة فيها للمخاطب ، فلو كانت معرفة لم يستفدها المخاطب ومع

---

(1) المرجع السابق، ص211.نقلا عن عبد القاهر الجرجاني المقتصد في شرح الإيضاح، 677/1.

(2) عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 147

(3) سبويه ، الكتاب،396/1.

(4) المصدر نفسه،77/2-78.

ذلك فلو جعلت معرفة لجرت مجرى النعت، لما قبلها من المعرفة. و النكرة أعم من المعرفة ».([1])

وقوله:أنها زائدة لا فائدة فيها لكونها ليست من ركني الجملة الأساسيين أي: ليست من المسند و المسند إليه، وإنما هي فضلة تأتي بعد تمام الإسناد فوجب أن تكون نكرة حتى تقدم للمخاطب بمجيئها فائدة.([2])

يقول سيبويه في تعليقه عن الجملة (هذا عبد الله).المقصود أنك أردت أن تنبه المخاطب لعبد الله في حال انطلاقه، وتقديره، أنظر إليه منطلقا أو يشير إليه منطلقا، ولا بد من ذكر منطلقا لأن الفائدة تتعقد به، ولم ترد أن تعرفه إياه و أنت تقدر أن ه يجهله كما تقول:هذا عبد الله، إذا أردت هذا المعنى.([3])

ومثل سيبويه للحال المؤكدة لمضمون الجملة قبلها بقوله: «هو زيد معروفا، فصار المعروف حالا، وذلك أنك ذكرت للمخاطب إنسان كان يجهله، أو ضننت أنه يجهله، فكأنك قلت: أثبته أو ألزمه معروفا (...) والمعنى أنك أردت أن توضح أن المذكور (زيد) حين قلت معروفا »([4]).

فلقد فرق سيبويه دلاليا بين قولك: هذا زيد منطلقا وقولك: هو زيد معروفا لأن الحال في المثال الأول مبينة والمعنى أنك تريد التنبيه له في حال الانطلاق، وأما (معروفا) فهي حال مؤكدة، لأنك إذا قلت: هو زيد، فقد خبرت بخبر يحتمل الصدق

---

(1) بان الخفاجي، مراعاة المخاطب في النحو العربي، ص 213 نقلا عن ابن الوراق،علل النحو، تحقيق محمود جاسم الدرويش،بغداد،(د ت).

(2) المصدر نفسه، ص213,.

(3) سيبويه، الكتاب، 78/2.

(4) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

والكذب، فإذا قال: معروفا، فكأنه قال: لا شك فيه، فالغرض من ذكر الحال هاهنا التعريف والتأكيد على أن المذكور زيد ([1]).

ومثلما تخضع عناصر الجملة إلى التقديم والتأخير فإن الحال أيضا تخضع لمثل هذا القانون، فهو لم يستقر في موقع ثابت في النظام اللغوي، ذلك لأن الناطقين باللغة العربية لهم حرية واسعة في التصرف بمفرداتها من حيث التقديم والتأخير، فلا ضابط لموقع الكلمة في النصوص اللغوية إذ أنها تتقدم تارة وتتأخر أخرى، وهذا التباين في موقع الكلمة يحمل معاني ودلالات موحية يفهمها المخاطب، فإن اختلاف أحوال الجملة يكون مؤديا لاختلاف معانيها، لذلك نجد أن الحال ليس لها موقع ثابت ولا يشترط أن تكون بعد صاحبها لأن اللغة لا تخضع دائما لمثل هذا التفسير المنطقي ف إن ظروف القول وملابساته قد تقتضي تقدم الحال على صاحبها، وهذا التغير لا يكون اعتباطا، وإنما يتعمده المتكلم لينقل من خلاله معنى إلى المخاطب ([2]).

(1) محمد سالم صالح، الدلالة والتقعيد النحوي، ص 223.

(2) ينظر، بان الخفاجي، مراعاة المخاطب في النحو العربي، ص 214 .